

القسم الأول

دليل النقل

- الإجماع عليه
- تعريفه
- «كلام عربى فصيح»
- «منقول نقلا صحيحا»
- «خارج عن حد القلة»
- موقعه من القياس خاصة

نظرة فى أدلة النقل

- أولا: القرآن وقراءاته
- ثانيا: الحديث النبوى الشريف
- ثالثا: كلام العرب

obeykandi.com

دليل النقل

لا خلاف فى اعتبار النقل دليلا من أدلة النحو، بل هو مقدم عليها جميعا -
كما سبق أن بينا.

ويعرفه ابن الأنبارى بقوله:

«هو الكلام العربى الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء شاذا من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذا فى كلامهم...»^(١)

وهذا التعريف مفتاح لكل ما يخص دليل النقل من أحكام، وخطة لحديثنا عن هذا الدليل المعتمد والمقدم على غيره.

كلام عربى فصيح،

فى أعلى مراتبه قرآن كريم وحديث شريف ثم كلام العرب شعرا ونثرا.

القرآن

هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به فى اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، فليس هناك شك فى أنه ذروة الفصاحة العليا فى أنقى أصالتها، ثم هو النص الموثق، وبغير الضرورات الشعرية.

(١) لمع الأدلة فى أصول النحو ف ٣ - ص ٣٠، ٣١.

وفى سبيل تلبية الدعوة إلى خدمة القرآن نفسه جمع تراث العربية لاستنباط معجم ألفاظها وقواعد نحوها واشتقاقها، وقد كثر الاعتماد عليه، وإن كانوا قد قصروا وحادوا عن النهج الواجب اتباعه^(١) إلى الحد الذى دفع المستشرقين إلى تسجيل هذا القصور فى دراساتهم.

وقراءات القرآن جميعها حجة فى النحو، «فكل ماورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذاً»^(٢).

والحديث الشريف وهو كل ما روى عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وتشتمل كتب الحديث على أقواله ﷺ، وعلى أقوال الصحابة تحكى فعلا من أفعاله عليه الصلاة والسلام أو حالا من أحواله، بل يوجد فى كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض الصحابة والتابعين.

والمنهج الحق أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب فى باب الاحتجاج فى اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية فى تاريخها - بعد القرآن الكريم - بيانا أبلغ من البيان النبوى، ولا أروع تأثيرا ولا أفعلى فى النفس، ولا أقوم معنى، والرسول أفصح من نطق بالضاد.

كلام العرب: شعرا ونثرا:

لم يحاول النحاة القدماء الفصل بين الشعر والنثر فى تقعيدهم القواعد، واستدلواهم على صحتها، بل إنهم فى كثير من الأحيان كانوا يبنون قواعدهم على الشعر وحده، وللشعر لفته الخاصة به..^(٣)

(١) وصف صنيعهم بأنهم وضعوا القواعد بعيدا عن القرآن، ثم لما عرضوها عليه لجأوا إلى التأويل والتقدير فيما لم يطابق. ويطلب لهم العذر إذ كان لابد من وضع القواعد أولا، لأنها الوسيلة لفهم الأساليب وأولها وأهمها أسلوب القرآن الكريم.

(٢) الإتيان فى علوم القرآن للسيوطى ص ٨٣.

(٣) تناقش هذه القضية بالتفصيل عند تناول الدليل الشعرى من أدلة النقل.

وللتوصل إلى «الكلام العربى الفصيح» كان لابد من تحديد عصر لهذا المنقول: فقد عنى القدماء بأقوال الشعراء فى العصور التى صفت فيها اللغة من لونة العجمة وطغيان الدخيل من الأساليب، فالمعروف أن اللحن ظهر على ألسنة الجيل الأول من المولدين، ونقرأ كثيراً من الأخبار التى جمعها المرزبانى فى كتابه «الموشح فى مأخذ العلماء على الشعراء» تؤيد أن اللحن ظهر فى عهد مبكر.

ولذلك رأى القدماء أن يقتصروا من ناحية الزمن على شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وفى شعراء الطبقة الأخيرة مجال لاختلاف العلماء حول الاستشهاد بشعرهم.

وإذا قسنا هذه الطبقات بالمقياس الزمنى كانت الطبقة الأخيرة من شعراء الدولة الأموية وآخرهم بشار^(١)، ومعنى هذا أن لا يحتج بشاعر بعد بشار.

و يذهب السيوطى مستنداً إلى ما رواه ثعلب عن الأصمعى إلى أن إبراهيم بن هرمة آخر من يحتج به^(٢).

وعلماء العربية لم يسوا بين الجاهليين كل الجاهليين والإسلاميين، بل كانوا فى الاستشهاد يتحاشون المروى من قبائل معينة لمخالطتها أما أخرى.

قال السيوطى: «إن الذين نقلت عنهم العربية وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل فى الغريب، وفى الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين...

(١) يستشهد للزمخشري فى الكشف بشعر لأبى تمام (تفسير سورة البقرة)

(٢) الاقتراح للسيوطى ص ٢٧.

«ولم يؤخذ عن حضرى قط ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، وهذه القبائل التى عزلت عن الاستشهاد هى: لخم وجذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، الحيرة لمخالطتهم أهل فارس، قضاة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، عبد القيس وأزد عمان كانوا بالبحرين مجاورين للهند والفرس، اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة»^(١).

كما حاول علماء اللغة فى عصر التدوين أن يتجنبوا بنى حنيقة وسكان اليمامة وأهل الطائف وحاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم.

وذكرنا هذا بما أثير حول الرواية بين البصرة والكوفة:

نحن نقبل فى أول الأمر بقولة البصريين: نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها من أكلة الشوايز والكواميخ .

ونقرأ ما يشبه الاتفاق من القدماء على أن «البصريين أصح قياساً، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية»^(٢).

ونستمع إلى قولهم: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحد فيه جواز شئ مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه، بخلاف البصريين» .

فالكوفيون وسعوا مجالهم اللغوى حتى شمل كل القبائل العربية، أما البصريون فقد عزلوا جانباً كبيراً من اللهجات واللغات، فلم يعتدوا إلا بما كان فى كبد الصحراء من لهجات الأعراب الذين لم يجاوروا الأرياف والأمصار.

(١) المزهر للسيوطى.

(٢) الاقتراح للسيوطى ص ١٠٠، أخبار النحويين البصريين للسمراني ص ٩٠.

وكأن السيوطى فى المزهر إنما كان يعبر عن منهج البصريين فى الجمع والنقل،
والبصريون لأنهم حددوا الفصاحة وقصروها على قبائل بعينها رحلوا إلى أعماق نجد
وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون اللغة من ينابيعها الصافية.

وقد سأل الكسائى الخليل - فيما رواه صاحب إنباه الرواة^(١) - من أين أخذت
هذا ؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة.

وأضاف البصريون إلى ما جمع من هذه الرحلات ما وفد إليهم من بوادي نجد
عن طريق «نفر من الأعراب الكاتبين قدم إلى البصرة واحترف تعليم شبابها الفصحى
السليمة وأشعارها وأخبار أهلها»^(٢).

ويشرح ابن جنى وجهة نظر البصريين فيقول فى «باب ترك الأخذ عن أهل المدر»
كما أخذ عن أهل الوبر:

«علة ذلك ماعرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخلط،
ولو علم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شىء من الفساد للغتهم
لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضا لو فشا فى أهل الوبر ماشاع فى أهل المدر من اضطراب الألسنة
وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقى ما يرد
عنها»^(٣).

إذن فقد وضع البصريون - خاصة - مقياسا للفصاحة وهو الانعزال وعدم
الاختلاط، وهذا المقياس نراه لا ينطبق على لغة قريش التى أجمعوا على أنها أفصح
لغات العرب.

قال ابن فارس: «أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم
وأيامهم ومحالهم أن قريشا أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة»^(٤).

(١) للقفطى ج ٢ ص ٢٥٨.

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٧١.

(٣) الخصائص لابن جنى ج ٢ ص ٥.

(٤) الصحاح فى فقه اللغة لابن فارس ص ٣٣.

ولم يقل أحد إن قريشا كانت منعزلة، فقد نص القرآن على رحلتى الشتاء والصيف لقريش، وأفاضت السيرة لابن هشام فى ذكر وفود القبائل إلى مكة فى الموسم، ونقل السيوطى قولاً للفراء جاء فيه «كانت العرب تحضر الموسم فى كل عام، وتخرج البيت فى الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت ألسنتهم من مستبشع اللغات ومستقيح الألفاظ»^(١).

ويقدر ما يروى عن الكوفة واهتمامها بالشعر واشتغالها به يروى أيضاً أنها لم تتخذ منهجاً سليماً فى جمعه. ويروى صاحب مراتب النحويين عن سبب علم الكوفيين بالشعر وسبقهم فيه أهل البصرة أن المختار بن أبى عبيدة لما خرج بالكوفة قيل له: إن تحت القصر الأبيض الذى كان للنعمان كنزاً، فاحتفروا، فوجد الطنح التى كان النعمان أمر أن ينسخ فيها أشعار العرب، فأخرجها، قالوا: «فمن ثم كان أهل الكوفة أعلم بالشعر»^(٢).

ويبدو أن هذا الاشتغال بالشعر كان ميراثاً فى أهل الكوفة منذ نزلها العرب يدلنا على ذلك أن علياً - كرم الله وجهه - لما رجع بهم من قتال الخوارج على أن يستعدوا لقتال أهل الشام، فتخاذلوا عنه لم ير أبلغ فى ذمهم من صفة التشاغل بالشعر، فقال يخطبهم: «إذا تركتم عدتم إلى مجالسكم حلقة عزين تضربون الأمثال، وتناشدون الأشعار، تربت أيديكم، وقد نسيتم الحرب واستعدادها، وأصبحت قلوبكم فارغة من ذكرها وشغلتموها بالأباطيل والأضاليل»^(٣).

وفى معترك الخلاف المذهبى بين البصرة والكوفة كان ينظر إلى روايات الكوفيين نظرة الشك والريبة، ونقرأ فيما يروون قصة راويتهم الكبير: خلف، قال: أتيت الكوفة

(١) المزهر ص ١٣٣.

(٢) ص ١١٩.

(٣) نهج البلاغة ج ١ ص ١٧٠.

لأكتب عنهم الشعر، فدخلوا على به، فكنت أعطيهم المنحول، وأخذ الصحيح، ثم مرضت فقلت: ويلكم، أنا تائب إلى الله تعالى، هذا الشعر لى، فلم يقبلوا منى وبقي منسوباً إلى العرب لهذا السبب^(١). ومثل هذه الروايات يجب أن تصفى وتدرس لمعرفة مآدس فيها لغرض الطعن فى مذهب معين.

ونقرأ فى نزهة الألبا^(٢): «لا يعلم أحد من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيد الأنصارى البصرى فقد روى عن المفضل الضبى الكوفى».

وكانوا إذا أرادوا المبالغة فى الثناء على عالم كوفى شبهوا روايته برواية أهل البصرة، جاء فى ترجمة ابن الأعرابى تلميذ المفضل الضبى: «ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه رواية برواية البصريين منه»^(٣).

«منقول نقلاً صحيحاً»

هذا ينقلنا إلى موضوع التحرى فى الرواية، فقد كانت كل المعارف الإسلامية التى نشأت فى المصرين: البصرة والكوفة تعتمد على الرواية، وكان الدارسون فى هذه الفترة لا يملكون من مناهج الدراسة إلا المنهج الذى سعى منهج المحدثين من اعتماد كلى على النقل، واعتداد تام بالرواية.

ولكن رواية اللغة لم يوضع لها النظام الذى وضع لرواية الحديث من البحث فى تاريخ الرواة والتحقيق من دقتهم والثقة بهم، ولم نعرف من طبقات رواة اللغة ما عرفنا عن طبقات المحدثين، وإن كانوا قد وصفوا بعض الرواة بالعدل والثقة وجرحوا آخرين.

وسمعنا من قصص روايتهم أن أبا عمرو بن العلاء أحرق مروياته حين علم أن فيها بيتاً واحداً منحولاً. وحتى لو كانت هذه القصة غير صادقة ففيها إشارة إلى

(١) وفیات الأعيان

(٢) ص ١٧٥

(٣) بغية الوعاة ٤٢.

التحرى والدقة اللذين كان ينشدهما الراوى، ولكنها قصص فردية لا تدل على خطة ثابتة كتلك التى التزمت فى رواية الحديث.

وتحدث د. عائشة عبد الرحمن^(١) عن انتقال ضوابط علم الحديث إلى البيئة اللغوية فتقول إن هناك فرقا نشأ من خصوصية الحديث.

« فجامعو الشعر الجاهلى اكتفوا فى الإسناد إلى معاصريهم من أحفاد الشعراء وأبناء قبائلهم، وأجيال الدارسين بعد عصر التجميع والتدوين اكتفوا بإيصال سندهم إلى علماء الطبقة الأولى من الرواة، فتأتى كتب القرن الخامس مثلا بأسانيد تقف عن الأصمعى أو المفضل الضبى.

وفى نظير هذا التساهل من اتصال السند - وقد كان من المتعذر الوصول به إلى الشعراء الجاهليين - اهتموا بفحص المتن نفسه، وهو ما أعفى منه المحدثون، فتجد الطبقات الأولى من علماء الشعر لا تكتفى بالتثبت من مصدر النص المروى، بل تفحص المتن بخبرة مرهفة، وقد ترفض من الشعر ما صحح إسناده واتصل^(٢).

«وكذلك اختلف علماء العربية عن علماء الحديث فى موقفهم من الجرح والتعديل، فالمحدثون يقدمون الجرح على التعديل، أما فى البيئة اللغوية والأدبية فإن الراوى إذا اجتمع فيه جرح وتعديل أخذ بروايته من عدلوه وردها من جرحوه»

وقد يقال أين هذه الضوابط ونحن نرى - كثيرا - الشاهد فى كتبهم منسوباً إلى غير قائله. كما نجد أيضاً مروياً بروايات مختلفة ويبنى النحاة قواعدهم على موضع الخلاف فيه، وابن سلام نفسه يشير إلى هذا بقوله: «وجدنا رواة العلم يغلطون فى الشعر، ولا يضبط الشعر إلا أهله»^(٣).

ويعزو أوليرى تشدد البصريين فى قبول المروى ورفضهم ما لا يتناسب منه مع المستوى المقبول إلى الاختلاف فى رواية الشواهد ثم يقول:

(١) مذكرات مناهج بحث التى كانت تلقىها على طلبة اللسان والدراسات العليا.

(٢) ننقل هنا قصة ابن متمام بن نويرة.

(٣) طبقات الشعراء ٩٥.

« وتبدو طريقة البصريين أحسن عند النظرة الأولى، ولكن يجب أن نلاحظ في مقابل هذا أنه بهذه الطريقة قد صيغت الشواهد لتلائم القاعدة على حين حور الكوفيون في قواعدهم لتناسب الشواهد المسموعة وهذا أحسن^(١) ».

وواضح أنه يتجنى على البصريين بقوله: « صيغت الشواهد لتلائم القاعدة » فالأمر لم يصل إلى حد صياغة الشواهد، إلا إن كان يعنى توجيهها وتأويلها.

« لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله^(٢) » هذا مبدأ نسب إلى البصريين، وقد صرحوا به كثيرا في الإنصاف ردا على ما استشهد به خصومهم الكوفيون من أبيات غير معروفة القائل، بل لقد استشهدوا بشرط بيت لا يعرف قائله، قيل: ولا تتمته^(٣) ».

وسرى في دراستنا مدى التزامهم بهذا المبدأ، وإن سبقنا السيوطى فذكر أن ابن هشام لم يعتمد هذا، فقد جاء فيما نقله عنه أنه قال:

« طعن عبد الواحد الطواح في كتابه: بغية الأمل في الاستشهاد بقوله:

* لا تكثرن إلى عسيت صمائمًا * وقال: هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح لأحد ولو صح ماقاله لسقط الاستدلال بخمسين بيت من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين^(٤) ».

« خارق عن حد القلة »

كان ابن السراج موقفا في تعبيره عن الشاذ على القياس أو القليل في بابه، وذلك حيث يقول:

(١) مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ص ٢١٩.

(٢) الاقتراح ص ٢٧٢.

(٣) * ولكننى من حبيها لعميد - م ٢٥ جواز دخول اللام على خبر لكن.

(٤) الاقتراح ص ٢٨.

« اعلم أنه ربما شد شيء من بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا أطرده في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشد منه، وهذا مستعمل في جميع العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت، حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شد، فإن كان قد سمع ممن ترضى عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً أونحاً نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلظه، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأذني إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لاحجة معه^(١) ».

والكوفيون هم الذين يجعلون الشاهد الواحد الذي لم يجر على نمط عامة المروى من كلام العرب ولو كان شطر بيت يجعلونه أصلاً يرجع إليه، أما البصريون فلم يقبلوا هذا، يقول المبرد: «إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك»^(٢)، وفي موضع آخر يقول - المبرد - «القياس المطرد لاتعترض عليه الرواية الضعيفة»^(٣).

ويرى د. شوقي ضيف أن خلافهم - خلاف البصريين والكوفيين - في هذه الناحية حفظ لنا هذه الشواذ «فقد تعاون الطرفان المتعارضان على إثباتها مع اختلافهم في الغاية، فريق اتخذها أصلاً وقعد عليها القواعد، والآخر أراد أن يبين الهجئة في استخدامها»^(٤).

ونرانا معه في أن الفريق الأول - الكوفيون - اتخذها أصلاً وقعد عليها القواعد، أما غاية الفريق الثاني فلم تكن دائماً بيان الهجئة في استخدامها إلا إن كان يعنى في استخدامها أصلاً يقاس عليه، لا في استخدامها هي في ذاتها.

ومن عجب أن نرى من المحدثين من يرى أن تهمل هذه الأمثلة والشواهد، وأنه

(١) السيوطي في المزهج ج ١ ص ٢٣٢.

(٢) الأشباه والنظائر ج ٥٣ ص ٤٩.

(٣) الكامل ج ١ ص ١٨٥.

(٤) المدارس النحوية ص ١٧٧.

لا داعى للاحتفاظ بها، فالأستاذ عبد الحميد حسن يعرض أمثله من الشاذ الذى يحفظ ولا يقاس عليه ويقول فى حديثه عن حذف الخبر وجوبا:

« وشذ قولهم: حكمك مسمطا، قيل هذا لرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه أى حكمك مثبتا أى نافذا، والخبر محذوف وجوبا، أى: لك، ومسمطا حال من الضمير المستتر فى الخبر ثم يعلق على ذلك بقوله:

« لا ندرى ماقيمة الاحتفاظ بعبارة كهذه العبارة، وماذا على النحاة لو أهملوها. »^(١).

والى مثل هذا رأى أيضا يذهب د. عبد الرحمن السيد إذ يقول: «أعتقد أنهم لم يكن يضيرهم مطلقا أن يهملوا هذه الكلمة أو الكلمات - يقصد المواضع التى وصفت بالشذوذ - التى لم يكن لها من القوة والحيوية مايجرى بها على ألسنة العرب، وما يجعلها تؤدى وظيفتها فى لغتهم »^(٢).

وأعتقد أنه بهذا الذى يقال نكون قد أهملنا جانبا من جوانب تراثنا اللغوى، ونحن ننذب إهمالنا لجوانب أخرى منه، فكيف نطالب بمزيد! وقد يقال إنه فى مناقشة هذا الشاذ وفهمه وبيان وجه شذوذه فائدة تعليمية كبيرة لبيان الأصل المطرد، ولا أقول باعتماده أصلا فتتفرع المسائل ولا نستطيع ضبطها.

ويتصل بهذا ما يكون من هذا القليل أو الشاذ - كما يسمونه - ممثلا للهجة من اللهجات، فقد واجهت النحاة القدماء فى تقعيدهم للغة ووضع أصولها مشكلة تعدد اللهجات فيها مما يؤدى إلى صعوبة ضبطها فى قواعد محددة، فلم يجدوا وسيلة سوى أن يستنبطوا المنطق اللغوى الغالب أو الأفصح أو الأشهر، ثم يضعوا القاعدة العامة بمقتضاه مع الإشارة إلى ما تختلف فيه اللهجات إن دعت الضرورة.

(١) القواعد النحوية ص ٢٠٥.

(٢) مدرسة البصرة ص ١٩٤، ص ١٩٥.

ففى إعراب الأسماء الستة نقل النحاة أن بعض العرب يقول: هذا أبك ورأيت أبك ومروت بأبك، وحكوا عن بعضهم معاملة هذه الأسماء معاملة الاسم المقصور: يقولون هذا أبأك ورأيت أبأك ومررت بأباك، كما ذكروا أن لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة استعمال المثنى بالألف دائما.

وأمثال هذا كثير فى كتب النحو القديمة، كأعمال (ما)، (إن) النافيتين وإعراب العلم المختوم بويه، ما قيل فى نون جميع المذكر السالم، إعراب المثنى.. وإن كان هناك بعض اللبس فيما يحمل على أنه لغة أو لهجة خاصة لقبيلة من القبائل وبين ما يحمل على الشذوذ، فقد يكون ما كان يحمل على الشذوذ ممثلا للغة خاصة وقد وجدت فى دراستى لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أن الكوفيين فى بعض المسائل كانوا يحكون خصائص لهجة من اللهجات ويأتون بالشاهد أو الشواهد عليها، فيأتى البصريون ويحملونها على الشذوذ أو الضرورة.

وكذلك فعل ابن الأنبارى فى تعريفه للنقل إذ يقول: «... وعلى هذا يخرج ماجاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذاً فى كلامهم..» وذكر بين هذا الشاذ نصب خبر لعل وخبر ليت، وهما لغتان لبعض القبائل^(١).

ومهما التمسنا لهم من أعذار، فهو عجز فى المنهج لاشك فيه ومهما كان مرجعه، هم يقعدون القواعد على الأعم الغالب كما هو متبع فى جميع العلوم، ولكن ليس معنى ذلك أن يلتبس ما هو لغة بما هو ضرورة، ففرق بين أن يلجأ الشاعر إلى صنيع ما تقتضيه ضرورة الشعر وبين كونه يصور لهجة خاصة لقومه أو لغة خاصة بهم.

وقد اعترفوا بوجود خصائص لكل لهجة، فلهجة قریش تختلف عن لهجة تميم، وهى بدورها تختلف عن لهجات قبائل طيء وقيس وكنانة، وقد نقلوا لنا مزايا كل لهجة وفضلوا لهجة قریش على غيرها.

(١) فى المعنى أن نصب خبر لعل لغة لبعض بنى تميم، وفى الكتاب جـ ١ ص ٢٨٤ أن نصب خبر ليت لغة مسموعة (تعليقات الأعلام الشنمري).

موقع دليل النقل من القياس خاصة

كيف يعتبر بهذا الدليل في الاحتجاج^(١) والاستدلال أو موقعه من القياس خاصة.

نحتاج لبيان هذا إلى التعرض لموضوعين.

١ - موقعه من القياس من ناحية المقدار، أى مدى الاعتماد على كل منهما فى الاستدلال، وستعرض لهذا فى الحديث عن دليل القياس.

٢ - موقعه من القياس من ناحية كيفية الاعتماد عليه دليلا من أدلة النحو، أعنى إذا اجتمع مع غيره من الأدلة. القياس خاصة لأنه دائما أو غالبا يقترن - فأين يقع؟. ونقول فى هذا الشأن:

(١) إن النقل وحده يمكن أن ينهض دليلا مستقلا غير معتمد على غيره من الأدلة فى إثبات مسألة من المسائل، ونحن نرى أن الكوفيين اعتمدوا على النقل وحده فى إثبات خمس وعشرين مسألة من مسائل خلافهم من البصريين. كذلك اعتمد البصريون عليه وحده فى ست مسائل منها، ومن أمثلة هذه المسائل:

١ - نعم ويئس: اسمان أو فعلاان؟. مشتركة بين البصريين والكوفيين^(٢).

٢ - إذا فصل بين كم الخبرية ومميزها، فهل يبقى التمييز مجرورا؟ خاصة بالبصريين^(٣).

٣ - هل تكون (سوى) اسما أو تلزم الظرفية؟ خاصة بالبصريين^(٤).

٤ - هل تأتى ألفاظ الإشارة أسماء موصولة؟ خاصة بالكوفيين^(٥).

٥ - هل يجوز فى الاختيار العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد؟ خاصة بالكوفيين^(٦).

(١) فى مواضع الخصومة خاصة .

(٢) الإنصاف م ١٤ .

(٣) الإنصاف م ٤١ .

(٤) الإنصاف م ٣٩ .

(٥) الإنصاف م ١٠٣ .

(٦) الإنصاف م ٦٦ .

(ب) إن النقل مقدم - غالبا - على غيره من الأدلة، والقياس في مقدمتها، وفي هذا اعتراف بفضله على غيره، وإشارة إلى إمكان استقلاله دليلا من أدلة النحو. وقلنا - غالبا - لأنه قد يعرض من الأسباب ما يجعل القياس مقدما على النقل، ونسوق من الأمثلة ما يوضح كيف يكون ذلك:

١ - دار الخلاف حول ندبة الاسم الموصول، واستدل الكوفيون على جواز ذلك بقولهم:

الأسماء الموصولة معارف بصلاتها، كما أن الأسماء الأعلام معارف، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام نحو: زيد وعمرو، فكذلك يجوز ندبة ما يشبهها ويقرب منها.

و الدليل على صحة هذا التعليل ما حكى عنهم من قولهم: «امن» حفر بئر زمزماه^(١). وكان المفروض أن يتقدم المنقول على القياس.

٢ - عن جواز ندب الصفة، قال الكوفيون:

« أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه، نحو قولك: واعبد زيدا، واغلام عمراه. فكذلك هاهنا: لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فإذا جاز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه، فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة.

« والذي يدل على ذلك ما روى عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان أى: قد حان، فقال: « واجمجمتى الشاميتيناه^(٢)»

ويظهر أن هذا القول للأعرابي حكاه يونس، لأن البصريين في ردهم يقولون: «يحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس^(٣)».

ونرى أن هذا الذي حكى عن الأعرابي يجب أن يتقدم الدليل القياسي.

٣ - قريب من هذا، في استدلالهم - الكوفيين - على جواز نقل همزة الوصل

(١) الإنصاف م ٥١ ص ١٥٩.

(٢) الإنصاف م ٥٢ ص ١٦٠.

(٣) ص ١٦٢.

إلى الساكن قبلها، قدموا أدلتهم النقلية - كما هو متبع في الغالب - وأتبعوها بدليلهم القياسي، ثم قالوا:

«والذى يدل على صحة ما ذكرنا أنهم يقولون: واحد اثنان فيكسرون الدال من واحد، وأجمعنا وإياكم على أن كسرة الدال إنما كانت لإلقاء حركة همزة اثنان عليها لالتقاء الساكنين، ولا خلاف أن همزة اثنان همزة وصل^(١)».

كان الأولى أن يضم هذا إلى الأدلة النقلية التي قدموها، حقا هو لم يبلغ في قوته مبلغ ما يحتج به، ولكنه على كل حال كان ينبغي أن يتقدم الدليل القياسي.

ربما يكون السبب في هذا الذى أخذناه عليهم اعتقادهم أن قياسهم فى هذه المسائل أقوى، لأن المنقول رواية غير منسوبة، فرجع جانبه على النقل، فتقدم عليه. ولكن هذا يتعارض مع منهجهم العام فى الاعتداد بالنقل، فقد بنوا رأيهم فى «نعم وبئس» على قول جاء عن العرب: «مازيد بنعم الرجل»، وقول لأعرابي بشر بمولودة، فقال: «والله ماهى بنعم المولودة»^(٢)... فدخل حرف الخفض عليهما، فدل على أنهما اسمان.

وفى دليل النقل يمكن الاعتماد على فرع واحد منه فى الاستدلال، أعنى أن يعتمد على القرآن وحده أو الحديث وحده أو كلام العرب من الشعر أو النثر... وقد يجمع بين أكثر من فرع من هذه الفروع وستعرض لهذا عند تناول هذه الفروع بالتفصيل.

(١) الإنصاف م ١٠٨ ص ٤٣٩.

(٢) الإنصاف م ١٤ ص ٦٧.

نظرة فى أدلة النقل

أولاً: القرآن وقراءاته

(أ) القرآن (الدليل القرآني)

القرآن الكريم والاعتماد عليه فى الاستدلال:

هو عماد الأدلة النقلية جميعها، وقد نزع النحاة جميعا إلى الاعتماد عليه وعلى قراءاته فى الاستدلال على قواعدهم وأصولهم، يظهر ذلك بوضوح عند كل من نتعرض له بالقراءة والدرس من النحاة على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم. ومنهم من توسع فى الاعتماد عليه كابن هشام وابن مالك الذى قيل عنه إنه كان يعول على اللفظة الواحدة تأتى فى القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة فيعول عليها، ويخالف الأئمة. فالاعتداد بالقرآن متفق عليه والخلاف بين النحاة فى مقدار هذا الاعتماد وكيفيته.

وفى دراستنا^(١) لكتاب الإنصاف والخلاف بين المدارس النحوية أثبتنا - عن طريق استقراء المواضع - أنه لاختلاف بين مدرستى البصرة والكوفة فى اعتماد القرآن دليلاً، ولكن الكوفيين كانوا يعولون على اللفظ أو الظاهرة، تأتى فى القرآن فينبون عليها قاعدة، أما البصريون فكانوا يكثرون من تأويل ما يأتى من الآيات مخالفا لقواعدهم وأصولهم.

(١) رسالة دكتوراه نوقشت فى كلية البنات جامعة عين شمس، موضوعها: كتاب الإنصاف والخلاف بين المدارس النحوية.

كذلك اتضح أن الكوفيين والبصريين كانوا فى موقفهم هذا ينتهجون منهمهم العام فموقف البصريين امتداد لموقفهم إزاء ماخالف أصولهم، وموقف الكوفيين أيضا امتداد لموقفهم من الاعتداد بالنقل أيا كان، ولو شطربيت غير منسوب.

وكانت هذه الدراسة معتمدة على مسائل الخلاف التى جمعها ابن الأنبارى للمدرستين فى كتابه: الإنصاف.

وبعدها درست الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه، وأثبتت الدراسة أن صاحب الكتاب اعتمد القرآن فى الاستدلال على قواعده، وبلغ ماقدمه منه أربعمائة وتسع آيات، «وإن بدا أنه عرض القرآن على ما استنبط من قواعد مأخوذة من القرآن وغير القرآن»^(١).

ويسجل محقق كتاب المقتضب^(٢) فرقا طفيفا بين عدد ما نقله من الشواهد القرآنية والشعرية التى استدلل بها المبرد.

وإذا رجعنا إلى ابن هشام فى معنى اللبىث مثلا أو شرح شذور الذهب، نلاحظ - اعتمادا على فهرس المحققين فى آخر الكتاب - تفوقا فى عدد ما نقل من آيات القرآن الكريم على غيرها من الأدلة.

والحال كذلك بالنسبة لمن عمم دراسته ووسع مجال بحثه إلى أن شمل الشواهد فى النحو العربى^(٣)، وقد أثبتت دراسته الإحصائية أن الفرق فى العدد بين شواهد القرآن والشعر ليس كبيرا.

وفى هذا بعض الرد على ما نسمع ونقرأ ونردد من إغفال الاعتماد على القرآن من قبل النحاة.

(١) رسالة ماجستير نوقشت فى كلية البنات الإسلامية. جامعة الأزهر، موضوعها: الشواهد القرآنية فى النحو من كتاب سيبويه.

(٢) مقدمة الكتاب مع الجزء الأول - تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضية

(٣) رسالة دكتوراه نوقشت فى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر: موضوعها: الشواهد فى النحو العربى.

كيفية تناوله فى الاستدلال:

انفراده بالاستدلال

والدليل القرآنى يمكن أن يقف منفردا لإثبات قاعدة أو تقرير أصل:

– جاء فى الكتاب^(١) فى باب «ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع»:

«وهو أن يكون الشيطان كل واحد منهما بعض شىء مفرد من صاحبه، وذلك

قولك: ما أحسن رؤوسهما، وما أحسن عواليهما، وقال الله عز وجل:

﴿إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما﴾^(٢)

﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾^(٣)

– جاء فى الجنى الدانى^(٤) فى الحديث عن معانى الباء مايلى:

«الأول: الإلصاق، ولم يقدم عليه دليلا، وإنما مثل ب: أمسكت الجبل بيدي.

الثانى: التعدية نحو:

﴿ذهب الله بنورهم﴾^(٥).

﴿لذهب بسمعهم﴾^(٦).

ويؤيد أن باء التعدية بمنزلة الهمزة قراءة اليمانى:

«أذهب الله نورهم»

(١) جـ ٢ ص ٢٠١.

(٢) سورة التحريم آية ٤.

(٣) سورة المائدة آية ٣٨.

(٤) فى حروف المعانى لابن أم القاسم المرادى حرف الباء من ص ٣٦ د ٤٥.

(٥) سورة البقرة آية ١٧.

(٦) سورة البقرة آية ٢٠.

الثالث: الاستعانة، منه في أشهر الوجهين:

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾^(١)

الرابع: التعليل:

﴿إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل﴾^(٢)،

﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا...﴾^(٣)،

﴿فكلاً أخذنا بذنبه﴾^(٤)،

الخامس: المصاحبة:

﴿قد جاءكم الرسول بالحق﴾^(٥)،

﴿يا نوح اهبط بسلام﴾^(٦)،

السادس: الظرفية:

﴿ولقد نصركم الله ببدر﴾^(٧)،

﴿وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل﴾^(٨)

ونلاحظ أن كل ما قدم هنا أدلة نقلية قرآنية منفردة.

(١) فاتحة الكتاب

(٢) سورة البقرة آية ٥٤.

(٣) سورة النساء آية ١٦٠.

(٤) سورة النساء آية ١٧٠.

(٥) سورة هود آية ٤٨.

(٦) سورة العنكبوت آية ٤٠.

(٧) سورة آل عمران آية ١٢٣.

(٨) سورة الصافات آية ١٣٧.

- ويقف ابن هشام مستدلا بالقرآن - بقراءة من قراءاته - مؤيدا للأقلية من النحاة الذين قالوا بمجىء (لو) مصدرية، يقول:

« وأكثرهم لم يثبت ورود (لو) مصدرية، والذي أثبتته الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك ».

« ويقول المانعون في نحو:

﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾^(١)

إنها شرطية، وإن مفعول يود وجواب لو محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.

و يشهد للمثبتين قراءة بعضهم:

﴿ ودوا لو تدهن فيدهنوا ﴾^(٢).

بحذف النون، نعطف تدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن^(٣).

ونرى ابن هشام هنا يعتمد على هذه القراءة ليقف إلى جانب القلة التي قالت بمجىء لو مصدرية، حتى يمنع التكلف الذي يترتب على تقديرها شرطية فهو ينحاز بهذه القراءة إلى جانب قليل من النحاة أثبتهم عدا واسما.

(١) سورة البقرة آية ٩٦.

(٢) سورة القلم آية ٩.

(٣) معنى اللبيب لابن هشام، حرف اللام: (لو)

و بالقرآن وحده يرد ابن هشام «القول الجارى على ألسنة العربيين» - كما يقول -: «إنها - أى لو - تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا، وهذا هو القول الجارى على العربيين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى:

«ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا» .

« ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام والبحر بمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله » .

« وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع ما قام ثبت قام، وبالعكس وعلى هذا، فيلزم على هذا القول فى الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم، وفى الثانية: نفاد الكلمات مع عدم كون كل مافى الأرض من شجرة أقلاما تكتب وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الأبحر مملوءة مدادا وهى تمد ذلك البحر، ويلزم فى الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد»^(١)

و به أيضا - أى بالقرآن - يرد قول الزمخشري وابن الحاجب، بل وابن مالك الذى استدل على رأيه بالشعر، وذلك عند الحديث عن وقوع إن بعد لو:

« قال الزمخشري: ويجب كون أن فعلا^(٢) ليكون عوضا عن الفعل المحذوف، ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى:

(١) معنى اللبيب، حرف اللام (لو).

(٢) هكذا جاءت فى نص الكتاب، وأعتقد أنه يقصد خبر أن، لأنه يقول بعد ذلك: «ليكون عوضا عن الفعل المحذوف» وذلك على رأى من ذهب إلى أن (أن) وما بعدها بعد لو فى موضع رفع على الفاعلية والفعل مقدر أى ولو ثبت أن..

﴿ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام﴾^(١)

وقالوا: إنما ذاك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية، وفى قوله^(٢)

ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر تنبو الحوادث عنه ملموم

وقوله^(٣):

ولو أنها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وأزنا

ورد ابن مالك قوله هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله^(٤):

لو أن حيا مدرك الفلاح أدركه ملأعب الرماح

وننظر إلى ابن هشام وكيف يعتمد على القرآن وجده فى الرد على هؤلاء،
يقول:

﴿وقد وجدت آية فى التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا، ولم يتنبه لها الزمخشري
كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك وإلا
لما استدل بالشعر، وهى قوله تعالى:

﴿يودوا لو أنهم بادون فى الأعراب﴾^(٥)

ووجدت آية الخبر فيها ظرف لغو وهى^(٦):

﴿لو أن عندنا ذكرا من الأولين﴾^(٧)

(١) سورة لقمان آية ٢٧.

(٢) متمم بن أبى بن مقبل: الديوان ٢٧٣ - الخصائص ج ١ ص ٣١٨:

(٣) جرير. الديوان ٥٦٦ وفى العقد الفريد ج ٥ ص ١٩٥ أنه للعوام ابن شوذب.

(٤) ليبد بن ربيعة - الديوان ٣٣٣.

(٥) سورة الأحزاب آية ٢٠.

(٦) سورة الصافات آية ١٦٨.

(٧) معنى اللبيب. حرف اللام (لو).

وكذلك الفراء يعتمد أحيانا على القرآن وحده، ففي حديثه عن معاني (حتى) يذكر في الوجه الثالث:
«أن يكون مابعد حتى مستقبلا، ولاتبال كيف كان الذي قبلها فتنصب، كقول الله عز وجل:

﴿لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع﴾^(١).

وهو كثير في القرآن»^(٢)

ونرى مما سبق الاكتفاء بالقرآن وحده - وهو جدير بهذا - دليلا من أدلة النقل. رأينا من النحاة - على سبيل المثال لا الحصر - سيبويه يعتمد منفردا وكذلك الفراء، وابن أم القاسم وابن هشام، على التفاوت بينهم في ذلك، فسيبويه شواهده القرآنية أقل من غيرها. على حين يعتمد ابن هشام كثيرا - بل غالبا - عليه ويتأرجح الفراء حسبما يحضره من قرآن أو شعر فيما يتعرض له من مسائل. ففي حديثه عن حتى ومعانيها، اكتفى في المعنى الأول بمثال وهو: جئتكَ حتى أكون منك قريبا، وفي الثاني أنشد قول الشاعر:

وننكر يوم الروع ألوان خيلنا من الطعن حتى نحسب الجون أشقرا

وفي الوجه الثالث الذي ذكرناه قدم لنا آية قرآنية.

اجتماعه مع غيره

إذا اجتمع أكثر من دليل نقل يبدؤون غالبا بالقرآن ثم الحديث ثم كلام العرب شعرا ونثرا.

قرآن - حديث^(٣)

من معاني عن البدل نحو:

﴿واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا﴾^(٤)

(١) سورة طه آية ٩١

(٢) معاني القرآن ص ١٩

(٣) نسوق مثالا واحدا أو مثالين، لبيان مانقصده، ومثلها كثير.

(٤) سورة البقرة آية ٤٨.

وفى الحديث:

« صومى عن أمك »^(١)

قرآن - حديث - شعر

تقع هل بعد العاطف لا قبله وبعد أم نحو:

﴿ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون ﴾^(٢).

وفى الحديث:

« وهل ترك لنا عقيل من رباع »

وقال:^(٣)

ليت شعرى هل ثم هل آتينهم أو يحولن دون ذاك حمام

وقال تعالى:^(٤)

﴿ قل هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور ﴾^(٥).

ولا يخفى أنه قدم على مجيئها بعد العاطف دليلاً قرآنياً ثم حديثاً نبوياً ثم بيتاً من الشعر، أما الآية القرآنية الأخيرة فهي للاستدلال على مجيئها بعد أم.

(١) معنى اللبيب حرف العين (عن)

(٢) سورة الأحقاف آية ٣٥.

(٣) نسبة السيوطى للكميت بن معروف، وقال: يروى عجزه: أو يحولن من دون ذاك الردى ص ٢٦١ - وفى حاشية شرح المفصل ج ٨ ص ١٥١ أنه للكميت بن زيد، والرواية فيه: دون ذاك حمأى (الهاشميات ص ١٣)

(٤) سورة الرعد آية ١٦.

(٥) معنى اللبيب لابن هشام (الهاء: هل)

قرآن - شعر

قال سيويه فى باب مايجوز فيه الرفع مما ينتصب فى المعرفة، «وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق.. وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين: فوجه أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو كأنك قلت: هذا منطلق أو هو منطلق، والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا. وقال الله عز وجل:

﴿كَلَّا إِنَّهَا لَنظَىٰ لَشَوَىٰ﴾^(١)

وقال الراجز:

من يك ذابت فهذا بتى مقيظ مصيّف مشتى^(٢)

سمعناه ممن يروى هذا الشعر عن العرب يرفعه^(٣)

ومثل هذا ماجاء فى باب مايجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه. وذلك قولك: أثنى زيد الفاسق الخبيث لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره، ولكنه شتمه بذلك، وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا:

﴿وامراته حمالة الحطب﴾^(٤).

لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره، وقال عروة الصعاليك:

سقونى الخمر حتى تكنفونى عادة الله من كذب وزور

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين..^(٥)

(١) سورة المعارج آية ١٦.

(٢) ينسب لرؤبة بن العجاج.

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٥٨.

(٤) سورة المسد آية ٤.

(٥) الكتاب ج ١ ص ٢٥٢، ومثل هذه المواضع فى الكتاب كثيرة.

وقد يكون الجمع بينهما أى بين القرآن والشعر فى المواضع التى يحتاج فيها
المستدل إلى مزيد من الأدلة وهى مواضع الاختلاف والرد على الخصم المخالف:
« وأما قول ابن سيدة فى شرح الجمل: لا يكون الفعل المستفهم عنه - بهل -
إلا مستقبلا فسهو، قال الله سبحانه وتعالى:

﴿ فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا ﴾^(١).

وقال زهير^(٢):

فمن مبلغ الأحلاف عنى رسالةً وذبيان هل أقسمتم كل مقسم^(٣)

وقد لا يكون ذلك فى مواضع الاختلاف، إنما لمزيد من تثبيت المعنى الذى يريد
أن يدرجه:

« من معانى الباء المجاوزة، وذلك كثير بعد السؤال نحو:

﴿ فاسأل به خبيراً ﴾^(٤) بعد

﴿ سأل سائل بعذاب واقع ﴾^(٥).

و قال علقمه:

فإن تسألونى بالنساء فإننى خبير بأدواء النساء طيب^(٦)

قرآن - شعر - قرآن

من معانى الباء: التبعض... وفى هذا المعنى خلاف، ومن ذكره الأصمعى

(١) سورة الأعراف آية ٤٤.

(٢) شرح ديوان زهير ص ١٨، شرح الزوزنى ص ١٨٦.

(٣) مغنى اللبيب: الهاء (هل).

(٤) سورة الفرقان آية ٥٩.

(٥) سورة المعارج آية ١.

(٦) الجنى الدانى لابن أم القاسم المرادى (حرف الباء).

والفارسي في التذكرة، ونقل عن الكوفيين، وقال به القتيبي^(١) وابن مالك، واستدلوا^(٢) على ذلك بقوله تعالى:

﴿يشرب بها عباد الله﴾^(٣) أي: منها

وقول الشاعر (أبي ذؤيب الهذلي)

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نثيج
ويقول الآخر (عمر بن أبي ربيعة)

فلثمت فاهها، آخذاً بقرونها شرب النزيف، بيرد ماء الحشرج

وجعل قوم من ذلك الباء في قوله تعالى:

﴿وامسحوا برؤوسكم﴾^(٤).

وجعلها قوم زائدة، وجعلها قوم للإلصاق على الأصل^(٥).

واضح أن الدليل القرآني الأخير تأخر، لأنه مختلف فيه، غير متفق على معنى الباء فيه.

قرآن - شعر - قرآن - شعر

وأصدق مثل عليه ما جاء به ابن جنى في حديثه عن تقدم المفعول على الفاعل، قال: «وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً؛ نحو قول الله عز وجل».

﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾^(٦).

(١) ابن قتيبة اللغوي النحوي.

(٢) حتى وهو ينقل عن غيره يتبع نفس الأسلوب.

(٣) سورة الإنسان آية ٦.

(٤) سورة المائدة آية ٦.

(٥) الجنى الداني لابن أم القاسم (حرف الباء).

(٦) سورة فاطر آية ٢٨.

وقول ذى الرمة:

أستحدث الركب من أشياعهم خبراً أم عاود القلب من أطرايه طرب^(١)
وقول مقعر بن حمار البارقى:

أجد الركب بعد غدٍ خفوف وأمست من لبانتك الألف^(٢)

وقول درنى بنت عبعة:

إذا هبطا الأرض المخسوف بها الردى يخفض من جأشيها منصلاهما^(٣)
وقول لبید:

فمدافع الريان عرى رسمها خلّقا كما ضمن الوحى سلامها^(٤)
ومن أبيات الكتاب^(٥):

اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج أهواءك المكنونة الطللُ

فقدم المفعول فى المصرعين، وللبید أيضاً:

رُزقت مرايع النجوم وصابها ودق الرواعد جودها فرهامها
وله أيضاً:

لمعفر قهد تنازع شلوه غبس كواسب ما يُمْنُ طعامها

(١) الديوان - شرح شواهد الشافية ص ١٨٩ .

(٢) الخزنة جـ ٢ ص ٢٩٣، جـ ٣ ص ١٥ .

(٣) من بنى قيس بن ثعلبة، الكتاب جـ ١ ص ٩٢ .

(٤) من معلقته التى أولها: عفت الديار محلها فمقامها بمعنى تأبد غولها فرجامها .

(٥) جـ ١ / ص ١٤٢ شواهد المغنى للبغدادى جـ ٢ ص ٩٢٦ ونسبه لمعر بن أبى ربيعة، وليس فى الديوان .

وقال الله عز وجل:

﴿ أَلْهَاجِمُ التَّكَاثُرُ ﴾^(١).

وقال الآخر:

أبعدك الله من قلب نصحت له في حب جمل ويأبى غير عصياني
وقال المرقش الأكبر:

لم يشج قلبي ملحواث إلـ لا صاحبي المتروك في تغلم^(٢)

والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر^(٣).

ونراه يقدم دليلا قرآنيا ثم شعريا ثم يعود إلى القرآن مرة أخرى ثم الشعر. وقد يفسر هذا بأن المواضع الأولى (قرآن - شعر) من مواضع جواز تقديم المفعول، والمواضع الثانية (قرآن - شعر) من مواضع الوجوب، وكأنه قال بعد ذلك: والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل على سبيل الجواز أو الوجوب متعالم غير مستنكر.

وأضيف هنا بعض ملاحظ

أولها: كثرة الأدلة وتنوعها لأنه محتاج إلى ذلك فهو يريد أن يصل إلى أن تقديم المفعول أيضا أصل، كما أن تقديم الفاعل أصل، وهو محتاج لإثبات ذلك إلى أكبر قدر من الشواهد يستطيع أن يقدمه.

ثانيها: نراه قد نسب أبيات الشعر لقائلها ما عدا اثنين، اكتفى في أحدهما بأنه من أبيات الكتاب، وكأنه بذلك ينسبه.

ثالثها: أنه لم يذكر الشاهد في أى دليل، إلا في بيت الكتاب، وقد يكون نصه على ذلك في هذا الموضع، لأن الشاهد تكرر في المصراعين معا.

(١) التكاثر الآية ١.

(٢) المفضليات - شرح ابن الأنباري ص ٤٨٧.

(٣) الخصائص لابن جني ج ١ ص ٢٩٥ - ص ٢٩٧.

الترتيب الغالب - والمفروض - أن يتقدم الدليل القرآني الدليل الشعري إذا
اجتمعا، وقد يتخلف هذا الترتيب لسبب أو لآخر:

دار الخلاف حول جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور
فى ضرورة الشعر، واستدل الكوفيون على إجازتهم ذلك بقولهم:
«إن العرب استعملته كثيرا فى أشعارها» قال الشاعر:

فزججتها بمزجة زج القلوص أبى مزادة^(١)

ففصل بينهما بالقلوص، وهو مفعول...^(٢).

وقد حكى الكسائى عن العرب: هذا غلام والله زيد.

وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة:

﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾^(٣).

بنصب أولادهم وجر شركائهم، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله:
أولادهم^(٤).

حقا، كان الخلاف يدور حول جواز الفصل فى ضرورة الشعر، ولكن كان
الأولى أن يتقدم استشهادهم بالقرآن - هذه القراءة لابن عامر -، لأنه ما دام جاء فى
القرآن وليس فيه ضرورة، فمجيئه لضرورة الشعر أولى.

(١) العنى جـ ٣ ص ٤٦٨ - الخزانة جـ ٣ ص ٢٥١.

(٢) ينقلون بيتين آخرين.

(٣) الأنعام آية ١٢٩.

(٤) الإنصاف م ٦٠ ص ٢٤٩.

ومما يتوهم أنه من هذا القبيل ما قاله الكوفيون:

«إن (أو) تأتي بمعنى الواو وبمعنى بل:

وقد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى:

﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾^(١).

قيل في التفسير: إنها بمعنى بل، وقيل: إنها بمعنى الواو، وقال الشاعر^(٢):

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح

أراد: بل

وقال تعالى:

﴿ ولا تطع منهم آثما أو كفورا ﴾^(٣).

أى: وكفورا. ثم قال النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

أى: ونصفه^(٤).

يبدو أنهم في دليلهم فصلوا بين ما تكون فيه (أو) بمعنى الواو، وما تكون فيه بمعنى بل، فجاءوا بكل منهما حسب الترتيب المتبع (دليل قرآني - دليل شعري)، ولكن ما دامت الآية الأولى محتمل - كما قالوا معنى الواو أيضا، كان يجب تقديم القرآن دون اعتبار لهذا الفصل.

(١) سورة الصافات الآية ١٤٧.

(٢) ذو الرمة - الخزاعة ج ٤ ص ٤٢٣.

(٣) الإنسان الآية ٢٤.

(٤) الإنصاف م ٦٧.

ويمكن أن يكون من هذا القبيل أيضا - تقديم الشعر على القرآن في الاستدلال - ما وجدته للفراء من قوله:

ولم يأت لقوله: ﴿أفمن كان على بينة من ربه﴾^(١) جواب من، كقوله في سورة محمد - ﷺ - «أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله» وربما تركت العرب جواب الشيء المعروف معناه وإن ترك الجواب، قال الشاعر:

وقال الله تبارك وتعالى وهو أصدق من قول الشاعر:

فأقسم لو شيء أئانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا
﴿ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض﴾^(٢).

فلم يؤت له بجواب^(٣).

وقد يكون سبب تخلف الترتيب بين القرآن والشعر أن القرآن - أى الجزء الذى يستدل به آية كان أو بعض آية - محتاج إلى تأويل أو مختلف فيه بينما يوافق الشعر القاعدة أو الرأى بوضوح، ولذلك يقدم.

مثال ما يحتاج إلى تأويل:

«من أقسام لو أن تكون حرف شرط فى المستقبل إلا أنها لا تنجزم، كقوله^(٤).

ولو تلتقى أصدائنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض مسبب
لظل صدى صوتى وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويضطرب

(١) هود الآية ١٧.

(٢) الرعد الآية ٣١.

(٣) معانى القرآن للفراء ج ٢ ص ٦، ٧.

(٤) الشاعر أبو صخر الهذلى، ونسب لقيس بن الملوح. السيوطى ص ٢٢٠.

وقول توبة^(١) :

ولو أن ليلي الأخيلية سلمت على ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أو زقا إليها صدّي من جانب القبر صائح
وقوله تعالى :

﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم ﴾^(٢).

أى: وليخش الذين إن شارقوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أولنا الترك بمشاركة الترك،
لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات^(٣).
فالأبيات الشعرية كما نرى واضحة الدلالة على أن (لو) للمستقبل، أما الآية فقد
احتاجت إلى تأويل أوضحه ابن هشام فى نصه المنقول.

ومثال: المختلف فيه:

فى الحديث عن (ماذا) قال:

« تكون ما استفهامية، وذا موصولة، كقول لبيد:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل^(٤)؟

فما مبتدأ بدليل إبداله المرفوع منها، وذا: موصول، بدليل افتقاره للجمله بعده،
وهو أرجح الوجهين فى:

﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾^(٥).

(١) توبة بن حمير - فى شرح ابن عقيل ج ٢ ص ١٣٨.

(٢) النساء الآية ٩.

(٣) معنى اللبيب حرف اللام (لو).

(٤) ديوان لبيد ص ٢٥٤ - الخزائن ج ٢ ص ٥٥٦.

(٥) البقرة الآية ٢١٨.

فيمن رفع العفو، أى: الذى ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية^(١).

فالدليل القرآنى هنا مختلف فيه: العفو بالرفع على وجهين تقدير أحدهما الذى ينفقونه العفو، والعفو بالنصب على تقدير: ينفقون العفو، وهو يريد وجها من الرفع لأنه مناط الدليل، وهذا التقدير فى (ماذا) فى الشعر أوضح.

تقديم الدليل القرآني:

أولاً: (أ) غالباً يقدم الدليل بمثل: (كقوله تعالى)، (كقوله سبحانه)، (كقوله عز وجل).. إلى آخر ذلك عن الصفات.

أو مثل: (جاء فى التنزيل)، (وفى التنزيل).

(ب) أو يقدم بـ (نحو) وتذكر الآية أو جزؤها:

«وأكثر وقوع هذه - لو - بعد ود أو يود نحو:

(ودوا لو تدهن)،

(يود أحدهم لو يعمر)^(٢).

أو بـ (ومنه):

«... أن تكون للتمنى، قيل ومنه (فلو أن لنا كرة)^(٣)».

(ج) نادراً ما يذكر اسم السورة، يقال مثلاً: كما فى آية الصافات أو كما فى سورة محمد.

«ولم يأت لقوله: ﴿أفمن كان على بينة من ربه﴾ جواب من كقوله فى سورة

محمد ﷺ: (أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله)^(٤).

(١) مغنى اللبيب، الميم (ما).

(٢) مغنى اللبيب لابن هشام حرف الام (لو).

(٣) مغنى اللبيب لابن هشام حرف الام (لو).

(٤) معانى القرآن للفراء جـ ٢ ص ٦.

ثانيا: نص الآية

يقتصر فيه على موضع الشاهد منها، ويقتطع من أولها أو من آخرها أو منهما أو توصل بما بعدها:

«... هديا بالغ الكعبة»^(١)، «... بالناصية ناصية كاذبة»^(٢)، «تالله تفتو»^(٣).

ثالثا: الشاهد

لا ينص على الشاهد في الآية كثيرا، ويأتى - إن ورد - في صورة شرح أو تعليق: «... ضمن مرتو معنى كاف، لأن المرتوى يكف عن الشرب، كما جاء: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره). لأن يخالفون فى معنى يعدلون ويخرجون». .. (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم) أى: وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوها»^(٤).

«قال الله عز وجل:

(إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم).

فما ها هنا للآدميين،

(والسماء وما بناها)

أى: وبنائها

(١) المائدة الآية ٩٥.

«... يحكم به ذوو عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مسكين..»

(٢) العلق الآية ١٥ ، والآية ١٦ .

«كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية. ناصية كاذبة خاطئة».

(٣) يوسف الآية ٨٥.

«قالوا تالله تفتؤا تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين».

(٤) معنى اللبيب لللام (لو).

وهذا الذى أسجله على النجاة - هنا - هو نقص فى المنهج ولاشك، فعدم تمييز كلامه سبحانه وتعالى عن غيره بتقديمه بعبارة تفرده، وعدم استكمال نص الآية - بل قد يستدعى الأمر معرفة ما قبلها وما بعدها حتى يتضح وجه الاستدلال بها - تقصير منهم، وهو ما نحاول أن نستكمله ونتحاشاه فيما ندرسه من موضوعات وفيما يحققه الباحثون من كتب، ولا يعفيهم منه اطمئنانهم إلى حفظه سواء من جهتهم أو من جهة من يقرءون كتبهم فى زمانهم.

تناول الدليل القرآني في الرد

إذا استدل المستدل على رأيه بدليل قرآنى - أو أكثر - فكيف يرد الخصم هذا الدليل؟

نلجأ فى بيان هذا إلى الإنصاف، لأنه كما يوضح وجهات النظر والأدلة المقدمة يبين أيضا كيفية تناول أدلة الخصم.

١ - ذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال: (لولاى ولولاك) ويجب أن يقال: لولا أنا ولولا أنت، فيأتى الضمير المنفصل، كما جاء فى التنزيل:

﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾^(١).

ولهذا لم يأت فى التنزيل إلا منفصلا.

رد عليه الكوفيون هذا بقولهم:

«وأما مجيء الضمير المنفصل بعده نحو لولا أنا ولولا أنت، كما قال تعالى (لولا أنتم لكنا مؤمنين)».

فلا خلاف أنه أكثر فى كلامهم وأفصح، وعدم مجيء الضمير المتصل فى التنزيل لا يدل على عدم جوازه، ألا ترى أنه لم يأت فى التنزيل ترك عمل (ما) فى المبتدأ

(١) سبأ الآية ٣١.

والخبر نحو ما زيد قائم « ما عمرو منطلق، وإن كانت لغة جائزة فصيحة وهي لغة بنى تميم ثم لم يدل عدم مجيئها فى التنزيل على أنها غير جائزة ولا فصيحة، فكذلك هاهنا»^(١).

انصب ردهم كما نرى على بيان أنه ليس من ضرورة أنه لم يأت فى القرآن أو لم يقرأ به ألا يكون كلاماً جائزاً فصيحا، ونلاحظ أنه ورد فى ردهم: «لم يأت فى التنزيل ترك عمل ما فى المبتدأ والخبر» وليس من مذهب الكوفيين أنها تعمل فى الخبر وإنما هو منصوب عندهم على نزع الخافض. وقد يفسر هذا أن ابن الأنبارى يؤيدهم فى هذا المسألة فقد يكون ساق الرد بصياغته وأسلوبه بل وعلى مذهبه هو.

٢ - حول تقديم خبر ليس عليها دار الخلاف، فمنع الكوفيون تقديم خبرها عليها وأجازة البصريون، استدل البصريون بقوله تعالى:

﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾^(٢).

«وجه الدليل من هذه الآية أنه قدم معمول خبر ليس على ليس، فإن قوله: «يوم يأتيهم» يتعلق بمصروف، وقد قدمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها».

فماذا كان رأى الكوفيين فى هذه الآية وكيف كان ردهم عليها؟ قالوا: لاجبة لهم فيه، لأننا لانسلم أن يوم متعلق بمصروف ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى:

﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾^(٣).

(١) الإنصاف م ٩٧ ص ٤٠٥.

(٢) هود الآية ٨.

(٣) المائدة الآية ١١٩.

فإن (يوم) في موضع رفع، ونبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل، فكذلك ها هنا. «وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى (ليس مصروفًا عنهم)، وتقديره: يلزمهم يوم يأتيهم العذاب»^(١).

فقد حملوا موضع الشاهد (يوم يأتيهم) الذي استدل البصريون بتقدمه على جواز تقديم خبر ليس على وجهين آخرين لم يكن فيهما معمولًا لخبر ليس - كما ذهب البصريون - وإنما هو مرفوع بالابتداء في أولهما، منصوب بفعل مقدر في الثاني.

ولا يخفى أن الوجه الأول منهما أفضل، لأنه لا يحتاج إلى تقدير، ولأنه استقر الرأي على أن الزمن المبهم إذا أضيف جاز فيه الإعراب والبناء^(٢). ثم إن اعتماد البصريين على مبدأ أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، هذا المبدأ قد تخلف، فالفعل المنفى بلم ولن لا يجوز أن يتقدم على حرف النفي ويجوز تقدم معموله نحو: زيدا لن أضرب^(٣)، وخبر المبتدأ إذا كان فعلاً رافعاً للضمير المستتر لا يجوز أن يتقدم على المبتدأ، فلا يقال: قام زيد، على أن (قام) خبر مقدم، وأجازوا تقديم معموله فنقول: زيدا عمرو ضرب.

٣ - أجاز الكوفيون العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر^(٤) واستدلوا بقوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى﴾^(٥).

(١) الإنصاف م ١٨ ص ٧٣ - ٧٥.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (باب الإضافة).

(٣) الإنصاف م ٢٠ ص ٧٩.

(٤) وإن اختلفوا بعد ذلك، هل يجوز هذا العطف فيما لم يظهر فيه عمل إن فقط أم فيما عدا ذلك أيضاً.

(٥) هذا جزء الآية كما جاء في الدليل، وواضح اقتطاعه -، وتماها «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى» من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون» المائدة الآية ٦٩.

وجه الدليل أنه عطف (الصائبون) على موضع إن قبل تمام الخبر، وهو قوله تعالى: (من آمن بالله واليوم الآخر).

فكيف واجه البصريون هذا الدليل القرآني؟ قالوا:

«لاحجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: في هذه الآية تقديم وتأخير، والتقدير فيها: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصائبون والنصارى كذلك.

الثاني: أن يجعل قوله تعالى (من آمن بالله واليوم الآخر) خبراً للصائبين والنصارى وتضمير للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذى أظهرت.

الثالث: أن يكون عطفا على المضمرة المرفوعة في (هادوا) وهادوا بمعنى تابوا^(١).

نرى هنا أن الكوفيين حملوا رفع (الصائبون) على أقرب ظاهر وهو أن يكون معطوفاً على موضع إن، وحمله البصريون على وجوه أخرى، الوجه الأول فيها أحسن، لأن الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه له نظير فى كلام الله تعالى:

﴿والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾^(٢).

فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكر قبل، «ولعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى حكم الأول».

ولأن الوجه الأول فيه تقديم وتأخير، والأصل فى البيان القرآنى أن يبقى على ما جاء به.

أما الوجه الثالث وهو الأخير فهو مخالف لرأى البصريين فى عدم جواز العطف على الضمير المرفوع - إلا على قبح - فى ضرورة الشعر.

(١) الإنصاف م ٢٣، ص ١١٩، ١٢١.

(٢) النساء الآية ٩٠.

وما قاله الكوفيون اعتمدوا فيه على مذهبهم في أن (إن) لاتعمل في الخبر^(١) لضعفها وإنما ارتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها.

٤ - استدل الكوفيون بقوله تعالى:

﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾^(٢).

على أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا، فحصرت في الآية فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره: حصرة صدورهم.

قال البصريون في ردهم على هذا الدليل القرآني: «لا حجة لهم فيه من أربعة أوجه:

١ - تكون صفة لقوم المجزور في أول الآية، وهو قوله: ﴿إلا الذين يصلون إلى قوم﴾.

٢ - تكون صفة لقوم مقدر والتقدير فيه: أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع.

٣ - أن يكون خبرا بعد خبر، كأنه قال (أو جاءوكم) ثم أخبر فقال (حصرت صدورهم).

٤ - أن يكون محمولا على الدعاء لا على الحال، كأنه قال: ضيق الله صدورهم، ومعناه من الله تعالى إيجاب ذلك عليهم.

ونراهم هنا قد بعدوا وتكلفوا - في تقدير وجوههم - أكثر، ولا حاجة إلى ذلك

(١) على حين استدلل البصريون على أن (إن) تعمل في الاسم والخبر جميعا - الإنصاف م ٢٢ ص ١١٥.
(٢) النساء الآية ٩٠، ونسائها: «إلا الذين تصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم، ولو شاء الله لسلطهم عليكم فقاتلوكم فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم ميلا».

مادام الظاهر لا إشكال فيه^(١) إلا كونه يخالف قاعدة قرروها، وقد حاولوا فى الوجه الثانى إدراجه فى هذه القاعدة «الماضى إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا».

وليست هذه الوجوه سواء، فتأويلها بالدعاء أقرب من تأويل موصوف مقدر أو حملها على الخبر؛ لأن تقدير محذوف لم يتعلق البيان القرآنى بذكره معطل لسر هذا البيان الأعلى، ولأن حمله على الخبرية يجوز على طمأنينة السياق.

٥ - ذهب الكوفيون إلى أن (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذى والأسماء الموصولة، وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذى.

استدل الكوفيون فقالوا:

«إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى:

﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾^(٢).

والتقدير فيه: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، فأنتم مبتدأ، وهؤلاء خبره، وتقتلون صلة هؤلاء. وقال تعالى

﴿ها أنتم جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا﴾^(٣).

والتقدير فيه: ها أنتم الذين جادلتم، فأنتم مبتدأ، وهؤلاء خبره، وجادلتم صلة هؤلاء وقال تعالى:

(١) فيه إشكال عند البصريين لأنهم قالوا إن الفعل الماضى لا يدل على الحال.. وحول قصر دلالة كل صيغة من صيغ الفعل على زمن معين يتحدث د. إبراهيم أنيس فى كتابه من أسرار اللغة ص ١٥٥، ص ١٥٦ ويصل إلى الدعوة أن تفصل بين الفكرة الزمنية وبين تخصيصها بصيغة من صيغ الفعل ويبين عن طريق الأمثلة أن صيغة الماضى تدل أولاً على الزمان الماضى وتدل على الزمان الحاضر، كما تدل على المستقبل.

(٢) البقرة آية ٨٥.

(٣) النساء الآية ١٠٩.

﴿وماتلك بيمينك ياموسى﴾^(١).

والتقدير فيه: ما التى بيمينك، فما: مبتدأ، تلك خبره، بيمينك صلة تلك»

كيف رد البصريون هذا الدليل القرآنى؟

وجهوه توجيهها إعرابيا آخر، وفقوا فى بعضه وبعثوا عن الظاهر فى الآخر. فى الآيتين الأولى والثانية ثلاثة وجوه:

١ - يكون هؤلاء باقيا على أصله من كونه اسم إشارة، ويكون فى موضع نصب على الاختصاص، والتقدير فيه: أعنى هؤلاء، وخبر أنتم هؤلاء تقتلون^(٢).

٢ - يكون هؤلاء توكيدا لأنتم، والخبر تقتلون.

٣ - أن يكون هؤلاء منادى مفردا والتقدير فيه: ثم أنتم ياهؤلاء، تقتلون هو الخبر^(٣).

و نجدهم لجأوا إلى التقدير، تقدير فعل فى الوجه الأول، وحرف نداء فى الوجه الثالث.

أما الآية الثالثة (وماتلك بيمينك ياموسى) فقد قالوا فيها:

« تلك معناها الإشارة وليس بمعنى التى، والتقدير: أى شىء هذه بيمينك، والجار والجرور فى موضع نصب على الحال.

و هذا الوجه وإن كان خاليا من التقدير، إلا أن رأى الكوفيين فى هذه المسألة أولى بالقبول يرجحه عندنا أمور:

١ - الدليل الذى قدموه حملة على أن اسم الإشارة فيه بمعنى الاسم الموصول أقرب مما خرجوه عليه البصريون.

٢ - أن استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول مسلم به بعد (ما) (من)، تقول من ذا وماذا، فتكون ذا اسما موصولا^(٤) - فى أحد الوجهين.

(١) طه آية ١٧.

(٢) هذا تعبيرهم، إنما تقتلون خبر عن أنتم وهو المبتدأ فقط.

(٣) الإنصاف م ١٠٣ ص ٤٢٦..

(٤) شرح المفصل ج ٤ ص ٢٣.

٣ - قد يؤنس إلى مذهب الكوفيين اتجاه لبعض المحدثين إلى أن الاسم الموصول في الأصل اسم إشارة^(١).

٤ - لعل أضيف وجهاً آخر من وجوه الاستدلال يؤيد الرأي القائل بأن الاسم الموصول في الأصل اسم إشارة:

فالاسم الموصول في اللغة العربية يستعمل في الأصل رابطة بين جملتين، كأن نصل مثلاً بين جملتي: عندي قلم، هذا القلم نافع، فتقول: القلم الذي عندي نافع، فالاسم الموصول هو الذي قام بالربط بين هاتين الجملتين وجعلهما جملة واحدة.

وإذا قارنا بين الجملتين المنفصلتين وبين هذه الجملة التي نتجت عن ربطهما، نرى أن الاسم الموصول قد حل محل اسم الإشارة في الربط بين الجملتين.

وليس من الضروري أن يحل الاسم الموصول محل اسم الإشارة الصريح في ربط الجمل، ففي مثل: خرج الولد من المدرسة، الولد ركب الترام، يقال: الولد الذي خرج من المدرسة ركب الترام. ليس هنا اسم إشارة كالمثال السابق، ولكن (أل) في الولد فيها معنى الإشارة إلى المعهود الذكرى، مثلها مثل (أل) في قوله تعالى:

﴿ فيها مصباح المصباح في زجاجة ﴾^(٢).

وتوسعت اللغة في استعماله فأصبح يستعمل مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومفعولاً ومجروراً..

(١) برجستراسر في التطور النحوي ص ٥٣، د. عبد الرحمن أيوب في دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٠١، وإن اختلفا في المنطلق، فبرجستراسر قال إن أسماء الإشارة يشار بها إلى موجود حسي، والأسماء الموصولة يشار بها إلى معقول معنوي، والإشارة الحسية أسبق من الإشارة المعنوية، أما د. أيوب فممنطلقه إليها مافى العامية المصرية من مثل: اللي أو إل في بعض أقاليم مصر.
(٢) النور آية ٣٥.

٦ - قال الكوفيون فى :

﴿ كتاب الله عليكم ﴾^(١).

إن كتاب منصوب بعلَيْكُمْ، فقدم معمول اسم الفعل عليه.

فرد البصريون هذا الدليل بقولهم :

« كتاب الله ليس منصوبا بعلَيْكُمْ. وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدر والتقدير فيه: كتب كتاباً الله عليكم، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر للدلالة ما تقدم عليه، فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقى التقدير فيه: كتاباً الله عليكم، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل^(٢)».

ونرى البصريين هنا يبعدون أكثر عن الظاهر، ويمكن أن نلاحظ أن :

١ - ما ذكروه يفتقر إلى تأويل وتقدير محذوف، ومالا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير وخصوصا فى كتاب الله عز وجل.

٢ - أن المعنى على اعتبار أن (كتاب الله) معمول لاسم الفعل (عليكم) تقدم عليه أوضح من المعنى على تقديرهم: كتب كتاباً الله عليكم.

٣ - على تقديرهم لمعنى الكلام، يحتمل أن يكون (عليكم) اسم فعل أو أن يكون جارا ومجرورا متعلقا بالفعل المحذوف أو بـ (كتاب) الذى قام مقام الفعل المحذوف.

فإذا كان الأول، فما الذى يطلب منهم التزامه؟ بعبارة أخرى: أين معمول اسم الفعل^(٣)؟

(١) النساء الآية ٢٤، سياقها: «والحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة».

(٢) الإنصاف م ٢٧.

(٣) لأن عليك ودونك من أسماء الأفعال التى تتعدى، قال سيبويه: أما ما يتعدى المأمور إلى مأمور به فهو نحو قولك: عليك زيدا ودونك زيدا وعندك عمرا تأمره به حدثنا بذلك أبو الخطاب. الكتاب ج ١ ص ١٢٦.

وعلى الاحتمال الثانى - عليكم جار ومجرور - يكون التقدير والمعنى: كتب الله عليكم كتابا، ولا يقال: كتب علينا الكتاب، بل يقال: كتب علينا الصلاة أو الصوم أو الحج بمعنى فرض^(١) أما كتب الكتاب فلا يقال معه: علينا، فكتب بمعنى فرض هو الذى يتعلق به (علينا).

رأيانهم فى كل هذه الأحوال - وغيرها^(٢) - يحملون دليل خصومهم القرآنى على وجه آخر أو وجوه أخرى يبعدون فيها عن الظاهر الذى حكم به خصومهم، والذى دفعهم إلى ذلك حرصهم الشديد على أصولهم التى وضعوها وتمسكهم بالأيضروها أو يحدوها عنها، حتى ولو تناولوا كتاب الله عز وجل بالتقدير والتأويل.

ثم ما هذا الذى ذكره فى الآية:

﴿ لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة ﴾^(٣).

من حمل لفظ (المقيمين) على أنه خطأ من الكاتب؟ قالوا: «روى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع، فقالت: هذا خطأ من الكاتب. وروى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه فقال: إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك)، قال: ما أكتب؟ فقليل له: اكتب: والمقيمين الصلاة، يعنى أن الممل أعمل قوله (اكتب) فى (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها، فكتبها على لفظ الممل..»

ما كان ينبغى لهم أن يقرروا مثل هذا الادعاء فى النص القرآنى الذى أحيط بكل

(١) فى القاموس: (الكتاب) ما يكتب فيه الدواة والتوراة والصحيفة والفرض والحكم..

(٢) ردوا عليهم فى تسعة عشر موضعا: نتيجة استقراء مسائل: «الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين برسالة دكتوراه».

(٣) النساء الآية ١٢٦ - استدلل بها الكوفيون على جواز العطف على الضمير المخفوض. الإنصاف م ٦٥.

وسائل الحفظ والصيانة والعناية صونا له من أى تحريف أو تغيير، وكان يكفى فى هذا المجال ما تكلفوه من تأويل^(١).

ثم هناك مغالطة فى هذا الخبر، فاللفظ هو (المقيمين) وليس (المقيمين) فقط كما قالوا: فالواو تفصل بين الفعل اكتب فى كلام الممل وبين لفظ المقيمين، فلا يجوز أن يعمل فيه وبينهما الواو.

(ب) القراءات

قراءات القرآن

ما قيل عن تخطئة بعض القراءات وعدم اعتمادها:

القراءات جميعها حجة فى النحو. قال السيوطى: «كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية، إذا لم تخالف قياساً، بل ولو خالفته يحتج بها فى مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس فى ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة:

«فبذلك فلتفرحوا»، كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة: «ولنحمل خطاياكم»^(٢).

هذا ما يجب أن يكون، فماذا فعل نحاة العرب؟

يقول د. مهدي الخزومي: «إذا رأى البصريون مثل قراءة أبى عمر بن العلاء: «إن

(١) قالوا: أ - المقيمين فى موضع نصب على المدح بتقدير فعل: أعنى المقيمين. ولا بأس به لأن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف والوصف.

ب - المقيمين فى موضع جر ولكن بالعطف على (ما) من قوله (بما أنزل إليك) فكأنه قال: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة.

(٢) الإتيان ص ٨٣.

الله يأمركم أن تذبخوا بقرة» بالجزم دون سابق جازم، أو قراءة من قرأ: «أنلزمكموها» وقراءة «لا يحزنهم» ولا نافية، حملوا ذلك على الشذوذ أو الضرورة، لأنها لا تخضع لأصولهم الموضوعية، ولكن الكوفيين تناولوها على أنها مما يصح القياس عليه^(١).

ذلك لأن للنحو عند الكوفيين صلة بالأعمال القرآنية، بل لا يزال مسخراً لخدمة القرآن، والقراءات في نظر نحاه الكوفة كانت من المصادر التي اعتمد عليها النحو الكوفي^(٢). فهو ينسب للبصريين حملهم بعض القراءات على الشذوذ أو الضرورة في حين كانت القراءات مصدراً اعتمد عليه النحو الكوفي.

أما د. عبد الرحمن السيد الذي تناول مدرسة البصرة بالدرس فقد نص على أن البصريين «لا يجيزون الاحتجاج بالقراءة الشاذة، وأيد ما ذهب إليه بعرض رأيهم في قراءات بعينها كقراءة:

«واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» بالجر

وقراءة: «هؤلاء بناتى هن أظهر لكم»

وقراءة: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم»^(٣).

ويقف د. شوقي ضيف ليدحض الفكرة السائدة التي تقول إن البصريين عارضوا القراءات وخاصموها في حين قبلها الكوفيون وقاسوا عليها يقول:

«يظهر أن الكسائي هو الذى بدأ بتخطئة الفراء إذ نرى الفراء يتوقف في كتابه معانى القرآن مرارا ليقول إن الكسائي كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك»^(٤).

ويرى أن الفراء هو الذى بدأ بقوة تخطئة الفراء، وتابعه في هذا من البصريين المازنى والمبرد.

(١) مدرسة الكوفة ص ٣١٦ (ومعها تفسير القراء لهذه القراءات).

(٢) مدرسة الكوفة ص ١٤٩.

(٣) مدرسة البصرة ص ١٧١ وما بعدها.

(٤) المدارس النحوية ص ١٥٧ - معانى القرآن ١ ص ٧٥.

ويلتمس العذر لهؤلاء النجاة الذين خطأوا القراءات - وما كان ينبغي له ذلك - يقول: «وينبغي أن نعرف أن الفراء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا يقصدون إلى الطعن على القراء من حيث هو، إنما كانوا يثبتون ويتوقفون في مواضع التوقف حين يعيهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب»^(١).

أكانت القراءة في حاجة إلى ما يسندها من كلام العرب؟ أليست القراءة سنة كما قال سيبويه؟ هذا قلب للأوضاع.

ويؤيد د. شوقي ضيف رأيه بأن الفراء هو الذي بدأ بتخطئة القراء، ويستعرض موقفه إزاء قراءات بعينها منها:

- قراءة معائش في قوله تعالى: ﴿ ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معائش قليلا ما تشكرون ﴾ ويذكر أن المازني في تخطئته لها إنما كان يتابع الفراء.

- قراءة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ ردها الفراء^(٢) وقد حمل ابن الأنباري البصريين مسؤولية تضعيف هذه القراءة^(٣).

أما د. أحمد مكي الأنصاري في كتابه عن الفراء ومذهبه في النحو واللغة فقد اعتبر الفراء إماما للمدرسة البغدادية التي حاولت التوفيق بين آراء المدرستين: البصرة والكوفة، وتلمس له من الآراء ما وافق فيها المدرسة البصرية، وذكر أنه وافق البصريين في تخطئة القراءات.

ومن المستشرقين^(٤) من تعرض لموضوع القراءات، وقد أرجع اختلاف القراءات إلى أسباب منها ما جارى فيه القدماء في نسبتهم بعض هذه القراءات إلى خطأ الناسخ، ومنها ما انفرد به.

(١) المدارس النحوية ص ٢٢٣.

(٢) معاني القرآن ج ١ ص ٢٥٢.

(٣) الإنصاف م / ٦٥.

(٤) جولد تزيهر، مذاهب التفسير الإسلامي ص ٧ - ٦٥.

فأسباب اختلاف القراءات عنده:

١ - خصوصية الخط العربي الذى يقدم فى هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعية فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط.

٢ - اختلاف الحركات الذى لا يوجد فى الكتابة العربية الأصلية ما يحدده.

٣ - زيادات تفسيرية تضاف للنص لتحديد المعنى أو دفع الاضطراب أو إزالة غموض فى نص تشريعى.

٤ - عدم السماح باستعمال عبارات متصلة بالله ورسوله تبدو غير لائقة أو غير متفقة مع وجوب تعظيم الله ورسوله.

وهو فى كل ما يقول قد بعد عن الصواب، وجنح إلى الادعاء والتحامل مما يمكن أن نفسره على أحسن الفروض بأنه ناتج عن سوء الفهم.

ثم هذا الكلام يدل دلالة قاطعة على عدم فهم هؤلاء الأجانب - أو تجاهلهم - لكثير من الحقائق المتصلة بالدين الإسلامى، فلو أنه عرف مدى العناية الفائقة التى بذلت فى المحافظة على القرآن، وأن القرآن كان يتلقى مشافهة أولاً، فلا يمكن أن يكون لخصوصية الخط العربى دخل فى اختلاف قراءاته.

لو أنه قرأ - أو اقتنع - عن المسلمين وتقديمهم لكتابهم وحرصهم على سلامته ونقائه، فكيف لا يفرقون بين ما هو من نص الكتاب وما أضيف إليه للتفسير، فلا يمكن أن تكون هذه الزيادات التفسيرية قراءات، لأن المسلمين أدرى بالنص وأكثر تحقيقاً له لأنهم تلقوه عن النبى ﷺ، فهم فى مأمن من الالتباس.

وإن أحسنا الظن بهذا المستشرق فلا نغلو ونقول إنه كان يتحامل على الدين الإسلامى أو يطعن فيه؛ لأنه لو كان يبنى هذا ما كان نقل مثلاً أن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها صحيحة، وأن القراءة لا بد أن تستند إلى أساس من النقل والرواية،

وأن أهل السنة المتشددون الذين وإن خرجوا في إباحة حرية القراءة على قراءات القراء المعترف باعتمادها قد ردوا الافتراضات الاختيارية إلى دائرة الشواذ المرفوضة، وحكموا بعدها في طبقتها. بل اقتضت أيضا هذه الافتراضات الاختيارية في بعض الأحيان عقوبة صارمة من قبل الدوائر القائمة على التراث الديني.

ولنا أن نقول لهؤلاء أو هؤلاء ممن قال بتخطئة القراءات: لماذا نخطئ هؤلاء القراء؟ هل من الممكن أن نصف هؤلاء الذين تفرغوا للقرآن ودراسته بالغفلة أو الجهل أو الخطأ؟

وهل نشك في أنهم ابتدعوها أو قاسوها قياسا مطلقا؟ هل نشك في هذا ونحن نعلم أن القراء كما يقول الداني: «لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشول لغة لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها»^(١).

وإذا كان ابن جنى مثلا يلزمنا بقبول ما يرد عن العربي العادي إذ يقول في باب «ما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور»:

(إذا اتفق شيء من ذلك، نظر في حال العربي وفيما جاء به، فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساد.

فإن قيل: فمن أين ذلك له، وليس مسوغاً أن يرتجل لغة لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها، وتأبدت معالمها)^(٢).

(١) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٠.

(٢) الخصائص لابن جنى ج ١ ص ٣٨٥، ص ٣٨٦.

فكيف نجرؤ أن نرد قراءة اعتمدت؟ «والقراءة بالقياس المطلق الذى لا أصل له يرجع إليه، ولا ركن يعتمد فى الأداء عليه ممتنعة»^(١).

وقد جاء فى كتاب منجد المقرئين ومرشد الطالبين عن أبى نصر الشيرازى قوله: «إنا لا ندعى أن كل ما فى القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة، وإن كان سبيل التأدب يلزمنا الاعتداد بها جميعا»^(٢).

ونضيف إلى هذا أنه من أحكام القراءات أنه «قد ترجع إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقطها، وهذا غير مرضى، لأن كلا منهما متواتر»^(٣).

بل إن أبا جعفر النحاسى يقول: «السلامة عند أهل الدين أنه إذا صحت القراءتان أن لا يقال: إحداهما أجود، لأنها جميعاً عن النبى ﷺ، فإثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا» فكيف بمن يرفض القراءة ويردها!!

وأمام اختلاف الدارسين والباحثين حول نسبة تخطئة القراءات وعدم اعتمادها إلى البصريين مرة والكوفيين أخرى، قمت بدراسة استقرائية لمواضع النقل لقراءات القرآن الكريم فى كتاب الإنصاف، وكانت نتيجتها ما يلى:

١ - الكوفيون ينقلون قراءات القرآن سواء منها قراءات القراء العشرة أو غيرهم اعتمادوا قراءات للكسائى ويعقوب وابن عامر ونافع وحمزة كما اعتمادوا قراءات لأبى عبد الرحمن السلمى وأبى جعفر والحسن البصرى وإبراهيم النخعى وهارون ومعاذ الهراء.

ولكنى لاحظت أنهم فى استشهداهم^(٤) بالآيتين:

(١) الإنقان للسيوطى ص ٧٥.

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزرى ص ٦٥.

(٣) الإنقان للسيوطى ص ٨٣.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب فى الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ وذهب البصريون إلى أنه يجوز فيها أيضاً الرفع، الإنصاف م ٣٣ ص ١٦٤.

﴿ وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ﴾^(١)،

﴿ فكان عاقبتهما أنهم في النار خالدين فيها ﴾^(٢).

قالوا: «أجمع القراء على النصب، ولم يرد عن أحد أنه قرأ بالرفع» في حين أن فيهما قراءة بالرفع قرأها الأعمش.

فهل يعني ذلك أنهم ينكرون قراءة الأعمش؟

إن حسن الظن بهم وموقفهم بإزاء المنقول عامة والقراءات خاصة يدعونا إلى رفض هذه الفكرة، قد يقال إنهم اضطروا إلى ادعاء ذلك لوضعها أمام خصومهم حجر عثرة في سبيل تطبيق ما يذهبون إليه، وفي ذلك ما فيه من ضعف في المنهج.

٢ - البصريون أيضا كانوا يعتمدون على القراءات سواء منها قراءات القراء السبعة أو غيرهم، وقد استشهدوا بقراءات لم يعنهم أن ينسبوها إلى أصحابها. فموقفهم ليس متشددا إلى الحد الذي صوره الدارسون، وإن كنا نلمح - من قلة مواضع الاعتماد عليها - أنهم كانوا يتخرجون بعض الشيء من الاعتماد عليها.

وقد أثبتت دراسة الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه^(٣) أنه كان يأخذ من القراءات ما يتفق مع قواعده المستنبطة، ويدع مالا يتفق معها، غير ناظر في هذه أو تلك إلى كون القراءة من السبع أو العشر، بل أخذ بقراءات من الأربع عشرة ومن شواذ القراءات.

كان سيبويه يستشهد بالقراءات القرآنية التي تتماشى مع قياسه، وإلا فهو بين تأويل فيها أو تخريج لها أو ترك الاحتجاج بها أو إنكارها وتضعيفها.

كيفية تقديم القراءات في الاستدلال

أ - يذكر اسم القارئ كأن يقال: (كقراءة ابن عامر أو ابن كثير أو حمزة) أو (قرأ فلان..) أو يقال مثلا:

(١) هود الآية ١٠٨.

(٢) الحشر الآية ١٧.

(٣) رسالة ما جستير نوقشت في كلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر.

«يجوز العطف على الضمير المخفوض، والدليل أنه قد جاء ذلك في التنزيل، قال تعالى:

﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾^(١).

بالخفض، وهى قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات، وقراءة إبراهيم النخعي...».

فقد ذكر فى الدليل أنها لأحد القراء السبعة ثم نص بعد ذلك على أنه حمزة.

(ب) أو يذكر أنها قراءة لأحد القراء السبعة يقال مثلاً: (وقرئ فى السبعة)، (وهى قراءة سبعة) دون تعيين القائل.

(ج) ينص فقط على أنها قراءة أهل المدينة مثلاً..

(د) لا يذكر أى شىء يتصل بالقارئ أو بالقراءة وإنما يقال: (وقرئ)، (وقرأ بعضهم) أو يقال مثل:

وشذت قراءة بعضهم:

﴿ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء﴾^(٢).

بناءً تتخذ للمفعول أو مثل:

«وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً:

﴿وامراته حمالة الحطب﴾^(٣) أو

«وبلغنا عن الخليل أن بعضهم قرأ:

﴿ومن تكنت منكن الله ورسوله﴾^(٤)

فجعلت كصلة التى».

(١) النساء الآية ١، وهى فى الإنصاف م ٦٥.

(٢) الفرقان الآية ١٨.

(٣) المسد الآية ٤.

(٤) الأحزاب الآية ٣١.

وقد تضاف ملاحظات أو تعليقات فى أول أو آخر نص القراءة من مثل:
(الصواب عندنا قراءة كذا)، (أحب الوجهين إلى)، (ولست أشتهى ذلك)،
(ولا يعجبنى ذلك)، (ولو قرءوها ب... لكان جيدا)، (هى واهية والقارىء واهم) ..

نص الآية والشاهد

نكرر نفس الملاحظة التى سجلناها فى الدليل القرانى - غير القراءة - من
الاقتصار على موضع الشاهد من الآية، واقتطاعها من أولها أو من آخرها أو منهما
معا، وكذلك عدم ذكر الشاهد فيها وتوضيحه، وأنه يأتى - إن ورد - فى صورة
شرح أو تعليق.

ونأخذ عليهم هنا أيضا أن عدم استكمال نص الآية بالإضافة إلى عدم ذكر
الشاهد فيها قد يفوتان علينا وضوح الاستدلال بها.

وقد يفسر عدم نسبة القراءة بأن المهم هو الوجه الذى قرئت به الآية لا الاحتجاج
للقارىء فيما ذهب إليه أو قرأ به.

ولا يخفى ما فى ملاحظاتهم التى يلحقونها بالقراءات من خروج على المبادئ
العامة فى القراءات التى حفظناها عنهم لكثرة ترديدهم إياها.

كيفية تناول القراءات فى الرد

قرر البصريون والكوفيون معا مبدأ هاما بالنسبة للقراءات وهو: «ليس من ضرورة أنه
لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاما جائزا فصيحاً» وحين استدل الكوفيون
بقوله تعالى:

﴿وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها﴾.

بالنصب فى (خالدین). رد البصريون بأن هذا الدليل ليس فيه ما يدل على أنه
لا يجوز الرفع، وإنما فيه دلالة على جواز النصب، وعلى قولهم: إنه لم يرد عن أحد

من القراء بالرفع ردوا بأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاما جائزا فصيحاً.

وقد قرر البصريون أيضاً أنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى وإذا اعتبرتم هذا في القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيراً جداً وإذا ثبت هذا، فيجوز أن تكون قراءة من قرأ (إلى الذين) بالتخفيف بمعنى: مع، وقراءة من قرأ (إلا) بالتشديد بمعنى: (لكن) وذلك في الآية:

﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا...﴾^(١).

روى الكوفيون عن أبي بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ: إلى الذين ظلموا مخففاً.

أنكر البصريون قراءة (حاشى الله) بإسقاط الألف «لأن أبا عمرو بن العلاء سيد القراء أنكرها، وقال: العرب لا تقول: حاشى لك ولا حاشك، وإنما تقول حاشى لك وحاشاك. كذلك قال عيسى بن عمر الثقفى وكان من العرب الموثوق بعلمهم فى العربية: العرب كلها تقول: حاشى الله بالألف»^(٢).

استدل الكوفيون على أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور فى ضرورة الشعر^(٣) بقراءة ابن عامر أحد القراء السبعة:

﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾.

(١) الإنصاف م ٣٥.

(٢) الإنصاف م ٣٧.

(٣) الإنصاف م ٦٠.

وإذا جاء في القرآن ففى الشعر أولى .

والبصريون يذهبون إلى وهى هذه القراءة ووهم القارئ؛ «إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام. وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى فى مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا بالياء ومصحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو» .

ونقول: ألا يكفى ورودها فى قراءة من قراءات القراء السبعة لتكون دليلا على أنها من أفصح الكلام؟ وماذا ينتظرون لتأييدها: أن يجدوا كلمة لأعرابى أو أعرابية فيكون فى ذلك مسوغ لقبولها واعتبارها من أفصح الكلام! أليس فى هذا قلب للأُمور!

ثم ما هذا الذى يذكره عن كتابة (وشركائهم) فى مصاحف أهل الشام وأهل الحجاز؟ أكانوا يجهلون أن القراءة كانت تتلقى رواية، ولا يعتمد فيها على رسم المصحف وحده؟

وأكثر من ذلك حملت بعض القراءات على الشذوذ أو الضرورة:

– قراءة ابن مسعود: ﴿وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدوا إلا الله﴾^(١).

حملوها على الشذوذ.

– كذلك حملوا قراءة: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾^(٢).

بالنصب وهى قراءة هرون ومعاذ الهراء ورواية عن يعقوب، على أنها قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب.

أما قراءة نافع:

﴿إن صلاتى ونسكى ومحياى﴾^(٣).

(١) البقرة الآية ٨٣.

(٢) الإنصاف م ١٠٢، مريم ٦٩.

(٣) الإنصاف م ٩٤، الأنعام الآية ١٦٢.

فقالوا فيها: «نوى الوقف وحذف الفتح، وإلا فلا وجه لهذه القراءة فى حال الوصل إلا أن يجرى الوصل مجرى الوقف للضرورة».

ولا أعلم كيف يمكن حمل القرآن على الشذوذ أو الضرورة ١١

وصفت قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع:

«وإذا قلنا للملائكة اسجدوا»

يأنها ضعيفة فى القياس، قليلة فى الاستعمال^(١).

وباقى المواضع تحمل الآيات فيه على وجه آخر أو وجوه أخرى غير تلك التى ذكرها الخصم.

مثال ذلك قولهم فى قراءة حمزة أحد القراء السبعة:

«واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام».

«لا حجة لهم فيه من وجهين:

١ - الأرحام مجرور بالقسم وجواب القسم قوله: إن الله كان عليكم رقيبا.

٢ - الأرحام مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها والتقدير: وبالأرحام فحذفت لدلالة الأولى عليها^(٢).

فموقفهم من الرد على القراءات يمكن أن يلخص بأنها كانت تحمل على وجه آخر أو وجوه أخرى، أو يتشددون فى موقفهم بإزائها فينكرونها أحيانا استنادا إلى إنكار غيرهم لها أو اعتمادا على أنها لا إمام لها، أو يضعفونها لأنها ضعيفة فى القياس ثم هم قد يحملون بعضها على الشذوذ أو الضرورة!

(١) الإنصاف م ١٠٨.

(٢) الإنصاف م ٦٥.

ومن العجيب أنهم لا يفرقون في هذا بين القراء، فقد وقفوا هذا الموقف المتشدد من قراءات نافع وابن عامر وأبى جعفر.

فليس موقفهم من رفض القراءات وإنكارها منصبا على قراءات لقراء بعينهم وإنما وجدناهم يرفضون قراءات لقراء من السبعة، وهذا الموقف امتداد لموقفهم العام إزاء ماخالف أصولهم.

ثانياً: الحديث النبوي الشريف

مناقشة ما قيل حول اعتماده دليلاً

كان الحديث جديراً بأن يتقدم - بعد القرآن - سائر ما يمكن الاستدلال به، فنصوص الحديث قد ظفرت بتوثيق لم يتح مثله لرواية الشعر والنثر، وكان لها من حرمة كونها المصدر الثاني للشريعة الإسلامية ما يعطيها المكان الثاني من الأصاله في الفصحى، لتأخذ موضعها من الأدلة؛ إذ بتوثيقها صارت أقرب الوثائق إلينا - بعد القرآن - للعربية في عصر المبعث ومدرسة النبوة التي يمثلها المصطفى عليه الصلاة والسلام وصحابته والتابعون.

وقد وضع علماء الحديث منذ عصر التدوين ضوابط مشددة لروايته^(١)، ويرجع ذلك إلى تقدير حرمة وجلال مكانته إذ هو السنة النبوية، والمصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم مباشرة.

وظهرت مصنفات علم الحديث التي بلغت أوجها في كتاب «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (القرن الخامس)، ومقدمة ابن الصلاح (القرن السابع) وهذه المصنفات سبقتها محاولات عدة للتأليف في هذا الموضوع: فكانت مرحلة في التأليف وليست بداية له.

(١) يعتبر علماء الحديث بذلك - كما تقول د. عائشة عبد الرحمن في مذكراتها عن مناهج البحث - هم الذين أصلوا منهج النقل في البيئة الإسلامية.

وكانت عنايتهم فى ذلك أن يطمئنوا إلى صحة ما روى عن النبى من حديث، ولا يصح الحديث عندهم إلا إذا اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة: وينقل إلينا تعريفهم للعدل وكيف تثبت عدالة الراوى، والضابط وكيف يعرف كون الراوى ضابطا...

كل هذه الضوابط التى نجد تفاصيلها الدقيقة جدا فى كتب علوم الحديث، ركزت اهتمامها على السند والرواة واكتفوا فى المتن بـ «ألا يخالف متن الحديث الصحيح القرآن الكريم والعقل».

لكننا نقرأ «إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبى عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائى والفراء وعلى بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يحتجوا بالحديث»^(١).

فأوائل النحاة فى مدرستى البصرة والكوفة كما يقرر أبو حيان - فيما نقله السيوطى لم يعتمدوا الحديث دليلا نقليا.

ثم انقسم المتأخرون: فريق يرى أن الحديث لا يستشهد به فى إثبات ألفاظ اللغة ولا فى وضع قواعدها، ومن هذا الفريق ابن الضائع (٦٨٠-) وأبو حيان (٦٧٢-)، وهؤلاء استندوا على عدم الوثوق بأن ذلك لفظ الرسول ﷺ.

ونقل عن ابن الضائع قوله: لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى فى الحديث لكان أولى وأثبت فى إثبات فصيح اللغة كلام الرسول ﷺ.

وفريق جوز اعتماده دليلا فى اللغة وعده من الأصول التى يرجع إليها فى تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد ومن عرف بذلك ابن مالك وابن هشام، وانتصر لمذهبهم هذا البدر الدماينى فى شرحه للتسهيل.

ولم يكن ابن مالك أول من اعتمد رواية الحديث فقد استشهد به من قبله ابن

(١) الاقتراح ص ١٧ - مع الهوامع ح ١ ص ١٠٥.

خروف والسهيلي، بل كان أبو على الفارسي وابن جني وابن برى يستشهدون به أحيانا، ولكن كان ابن مالك أول من توسع في ذلك.

ويقرر يوهان فك في كتابه العربية^(١) أن أول من اعتمد على الأحاديث من حيث هي حجة في أمور اللغة هو النحوي ابن خروف الأندلسي^(٢)، وتبعه في ذلك أشهر نحاة القرن السابع: ابن مالك.

ويرجع د. عبد الفتاح شلبي كثرة اعتماد ابن خروف على الحديث إلى أستاذه أبو على الفارسي يقول: «لست أزعم هنا أن صاحبي - أبا على الفارسي - أول من اعتمد على الأحاديث في الاحتجاج اللغوي والصرفي والنحوي، ولكني أكتفي بتقرير أن أبا على سبق ابن خروف في الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو والصرف، وأرى أن ابن خروف قد تأثر بأبي على إذ كان نسبه العلمي موصولا به»^(٣).

وهناك من توسط فأجاز اعتماد الأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها ككتبه عليه الصلاة والسلام والأنفال النبوية، ومن اتجه لهذا الرأي الشاطبي والسيوطي.

والذين أجازوا الاعتماد على الحديث يستندون إلى الإجماع على أنه ﷺ أفصح العرب لهجة، وأن الأحاديث أصح سندا مما ينقل من أشعار العرب.

أما هؤلاء الذين منعوا اعتماده دليلا نقليا فقد استندوا إلى أمرين:

١ - أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه ﷺ، فتنقل إلينا بألفاظ مختلفة، ونعلم يقينا أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظا آخر مرادفا لهذه الألفاظ.

(١) ترجمة د. عبد الحليم النجار ص ٢٢٦.

(٢) توفي في أوائل القرن السابع - وقبل يوهان قال أبو الحسن الضائع في شرح الجمل: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا» الخزائن ٦/١ وفيها للبغدادى كلام عن الاعتماد على الحديث دليلا من أدلة النقل.

(٣) أبو على الفارسي حياته ومكانته وآثاره ص ٢٠٣.

٢ - أنه قد وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب.

وعن جواز الرواية بالمعنى نقول:

يشترط فيمن يحدث بالمعنى شروطا أخرى أضافوها للشروط الموضوعية في سائر رواة الحديث. وهل كانت رواية الشعر - الذى اعتمده - أوفى حقا من ثقة؟ وهل تنتفى فيها الرواية بالمعنى والاعتماد على الحفظ حتى وصلت إلى عصر التدوين؟

وهل كان رواة الشعر أسلم عربية من الصحابة والتابعين؟ وإذا كان من الممكن أن نلتمس العذر للنحاة الأوائل، فماذا نقول فى هؤلاء الذين تأخروا حتى شاهدوا ثمرات رجال الحديث؟ ونحن نراهم يثقون فى كلام سيبويه مثلا، فإذا قال: سمعت العرب تقول كذا كان قوله مصدقا، حتى لو كان ما سمعه مخالفا للمشهور، فالخطأ إنما يقع على من سمع منه سيبويه، لا على سيبويه نفسه، لأنه ثقة.

قال ابن جنى فى المحتسب بصدد رد المبرد رواية سيبويه^(١) للبيت:

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل^(٢)

«وأما اعتراض أبى العباسى هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمع، ولا يمكن فى الوزن أيضا غيره، وقول أبى العباس: إنما الرواية فاليوم فاشرب فكأنه قال لسيبويه: كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيت، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه».

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٩٧.

(٢) الخزائن ٢ / ٢٧٩، ٣ / ٥٣٠ - الخصائص ١ / ٧٥، ٢ / ٣٤١. رواه المبرد فى الكامل: فاليوم أسقى غير مستحقب.. قال على بن حمزة فى التنبهات، ولم يقل امرؤ القيس إلا فاليوم أشرب، قال عنه - عن المبرد - ابن ولاد فى الانتصار: فهذا رجل يجعل كلامه فى النحو أصلا، وكلام العرب فرعاً، فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله.

وسيؤيه يروى نصا لغويا لاعلاقة له بحكم من أحكام الدين، فما بالناس يقوم
يحرصون أشد الحرص على ما يروونه من أحاديث؟

ثم هؤلاء الرواة كانوا من العرب المتقدمين الذين يجوز الأخذ عنهم، وإذا كنا
نحتج بكلامهم الذى أنشأوه، فأولى أن نحتج بكلامهم الذى نسبوه إلى النبى ﷺ أو
بالألفاظ التى عبروا بها عن المعنى الذى فهموه عن النبى.

ثم هؤلاء الذين يروون الحديث - الأوائل منهم على وجه الخصوص - يشهد
لهم ما أثر عنهم فى كتب الطبقات والتراجم من أقوال تتداعى أمامها مزاعم المانعين
ومخاوفهم على مصير العربية إن اعتمدوا فى تقعيد قواعدها، ووضع أصولها على
نقل مروياتهم.

كيف نطرح الأحاديث لجواز روايتها بالمعنى، وغير الحديث من نصوص الشعر
والنثر يحتمل كذلك الرواية بالمعنى؟ ومع ذلك يعتمد على الشعر - على عجره
وبجره - كما يقال وكثير من الأشعار رواها الرواة بطرق مختلفة بل إن ابن سلام
يقول «إن رواية الشعر يغلطون فيه ولا يضبط الشعر إلا أهله»^(١).

وقد فرغ رجال الحديث من فحص الرواة، ولا نعلم مجالا خضع رجاله لموازين
الجرح والتعديل مثل رواية الحديث، كما لانعلم ضوابط أدق من ضوابطهم فى هذا
الميدان.

ونلاحظ أن نقاد الحديث كانوا يفرقون بين المتصل والمنقطع، والمرفوع والمرسل
ولا يأخذون برواية المنفرد إلا إذا تأيدت عن طريق آخر، مهما يكن راوى الحديث
المنفرد عدلا ضابطا.

وبعد وقبل، فأى شىء مما ذكره فى رواية الحديث يسلم منه رواية الشعر؟ فضلا
عن احتمال الشعر للضرورات التى لا مجال لها فى نصوص الحديث.

وقد يقال إنه قد وقع اللحن فى الحديث، ويرد بأن كثيرا مما أخذ على أنه لحن
قد ظهر له وجه من الصحة^(٢).

(١) طبقات الشعراء ص ٥٠.

(٢) ألفت كتب فى غريب الحديث مثل كتاب «الغريب» لأبى موسى محمد بن أبى بكر الأصفهاني.

ثم على قولهم بوجود اللحن - وهو قليل - فإن ذلك لا يقتضى ترك الاحتجاج به جملة.

أما القول بوجود بعض الأعاجم بين رواة الحديث فليس بشيء، لأن ذلك يقال عن رواة الشعر والنثر اللذين يحتج بهما النحاة، ثم إن هؤلاء الأعاجم لا بد أن يخضعوا للضوابط العامة التى تطبق على الرواة جميعا، فليس المهم كونه أعجميا أو غير أعجمي إنما المهم أن تنطبق عليه الشروط الموضوعية التى هى كفيلة بأن تميز الخبيث من الطيب.

ثم إننا نجد بين هؤلاء الأعاجم من أصبح حجة فى اللغة والنحو كسيبويه شيخ النحاة. على أننا نرى الاعتماد على الحديث فى كتب اللغويين مثل التهذيب للأزهري والصاحح الجوهري والمختصر لابن سيده والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس، والفائق للزمخشري فلماذا ترفع النحاة على ما ارتضاه اللغويون بهذا الشأن، واللغة أكثر خضوعا للنقل من النحو، لأنها قليلا ما تعتمد على القياس.

والموقف من الحديث هو امتداد للموقف العام حيث وضعت القواعد أولا ثم عرضت على القرآن والحديث، فاكتفوا فيما خالف من القرآن بالتأويل والتقدير؛ لأنهم لم يستطيعوا أكثر من ذلك، وبعدها مع الحديث فأنكروه دليلا من أدلة النقل. كان هذا مع النحاة الأوائل وتابعهم الآخرون، وإذا كنا نلتمس العذر للأوائل مع اعترافنا بخطئهم، فكان ينبغى أن يكون لمن بعدهم نظرة أوسع وأشمل بعد أن اكتملت أمامهم - أو كادت - الثروة اللغوية والنحوية والحديثية، ومن الجائز أن هذه الثروة لو وقعت فى أيدي هؤلاء الأوائل لغيروا رأيهم وبنوا قواعدهم على أساس جديد.

موقف المجمع اللغوى بشأن الاستشهاد بالحديث

قام الشيخ الخضر حسين عضو المجمع اللغوى بدراسة موضوع الاستشهاد بالحديث، وقدم بحثه الذى نشر فى مجلة المجمع فى عددها الثالث، والذى تضمن

فى نهائته ما ارتضاه - بعد دراسة للموضوع - من الأحاديث التى يجوز الاستشهاد بها.

وصدر قرار المجمع الذى نشر فى العدد الرابع من مجلته جاء فى مقدمته «اختلف علماء العربية فى الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى. ولكثرة الأعاجم فى روايتها، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها فى أحوال خاصة مبينة..».

ويلى هذا سرد الأحوال.

ويمكن أن يقال إن القرار يقف بمن أصدره موقفًا وسطًا بين من يجيزون أو يمنعون الاستشهاد بالحديث.

ومن بين بنوده: الأحاديث التى دونها من نشأ بين العرب الأصلاء لم يحدد أين يكون هؤلاء العرب الأصلاء؟ وفى أى عصر؟ فهناك أحاديث دوت بالمشرق والمغرب، ولا يبدو شرط «بين العرب الأصلاء» منطبقا عليها، ثم ماذا نقول عن مدرسة الشافعى المصرية؟

وسائر بنود القرار غير محدد الضوابط، إذ لم يكن من الممكن تحديد ضوابط أكثر وأدق مما قيل فى رواية الحديث.

ونرى د. عبد الرحمن السيد يضيف إلى القائمة:

١ - الأحاديث التى رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم وإن اختلفت ألفاظها.

ونرد بأنه ليس هناك مقياس للثقة أكثر مما وضعوا «اتصال السند مرفوعا».

٢ - الأحاديث التى يطمأن فيها إلى عدالة الراوى.

من الذى يطمئن؟ وهل هناك ما يمكن أن يضاف إلى ما وضع السلف من موازين الرجال جرحا وتعديلا؟

الاستدلال بالحديث بين البصرة والكوفة:

أثبت الأستاذ سعيد الأفغانى^(١) بعض ملاحظ حول صنيع النحاة فى الاحتجاج ومن بينها: تفریطهم بقسم كبير من اللغة حين أهملوا الاحتجاج بالحديث الشريف. ونظن أن نسبة هذا الصنيع للنحاة عامة فيه توسع، إذ ذكرنا أن منهم من استشهد بالحديث كالشاطبى والسيوطى ومن توسع كابن مالك وابن هشام.

ونسب د. مهدي المخزومى هذا الصنيع للبصريين وقال إن الكسائى قد اتبعهم فى هذا الطريق، يقول فى حديثه عن الكسائى ومنهجه:

«تأثر الكسائى بالبصريين، فأخرج الحديث من نطاق المصادر التى يحتج بها أو يستدل بها على إثبات أصل أو تصحيح حكم.

إن امتناع الكسائى عن الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به أثر من آثار المدرسة البصرية، وهو غريب يدعو إلى التأمل وخاصة بعد أن عرفنا عنه وعن الكوفيين جميعاً أنهم لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه، وأن الكسائى بصفة خاصة مقرر اعتمد كل الاعتماد فى قراءته على الروايات كما هو شأن أئمة القراءة فى موقفهم من القراءات والحروف، وأكبر الظن أن الكسائى بالرغم من أنه مؤسس المدرسة الكوفية لم يكن نحوه كوفياً خالصاً...»^(٢).

وهو هنا يقف كعادته إلى جانب الكوفيين، فهو ينسب هذا القصور من جانبهم إلى تأثر الكسائى بنحو البصرة ومنهجها، وليس الكسائى وحده من بين نحاة الكوفة هو الذى نزع إلى عدم اعتماد الحديث فى الاستدلال حتى يقال مثل هذا.

وكذلك خص د. عبد الرحمن السيد البصريين بهذا، فوضع عنواناً يقول: «ليس الحديث مما يستدل به البصريون» ولم يذكر شيئاً عن الكوفيين.

(١) فى أصول النحو ص ٦١ - ٦٤.

(٢) مدرسة الكوفة ص ١٤٢، ١٤٣.

ونرى في «المدارس النحوية»^(١) أيضا القول بأن الكوفيين تبعوا البصريين في عدم استشهادهم بالحديث، قال عن البصريين:

«كانوا لا يحتجون بالحديث النبوي، ولا يتخذونه إماما لشواهدهم وأمثلتهم؛ لأنه روى بالمعنى إذ لم يكتب ولم يدون إلا في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة الأعاجم، فكان طبيعيا أن لا يحتج بلفظه وما يجري فيه من إعراب، وتبعهم نحاة الكوفة».

ونقف عند قوله: (فكان طبيعيا) فقد فاتته ما يرد على هذه الحجج - مما قدمناه - وهذا في طبيعة الأشياء يجعل هذه الحجج مانعة للاستشهاد بما هو أوثق من الشعر، وليس يسلم من كل هذا!

ورررنا قبل هذا بقليل أن من النحاة من كان يرى الاستشهاد بالحديث بل منهم من توسع في الاستشهاد، وفيما قيل - هناك - رد على من عمم الحكم كالأستاذ الأفغانى ود. شوقى ضيف، أو من خصص كالدكتور مهدى الخزومى ود. عبد الرحمن السيد.

كيفية تناول الحديث النبوي في الاستدلال

انفراده بالاستدلال

لم أر فيما قرأت انفراد الحديث دليلا من أدلة النقل إلا نادرا، كاستدلال ابن هشام على أن معنى (بيد): (من أجل) بقوله ﷺ:

(أنا أفصح من نطق الضاد بيد أنى من قرش).

وقال ابن مالك هي بمعنى: غير^(٢). وقد يكون هذا امتدادا للموقف العام من

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف ص ١٩.

(٢) معنى اللبيب الباء (بيد).

الحديث والتخرج من الاعتماد عليه فى الاستدلال حتى عند من يقره دليلا، يسوقه بعد أو قبل غيره من الأدلة.

موقعه مع غيره

رأينا فيما سبق أنه إذا اجتمع أكثر من دليل نقلى يبدأون - غالبا - بالقرآن ثم الحديث ثم الشعر وأخيرا كلام العرب نثرا، وبيننا كيف اجتمع القرآن والحديث فقط، والقرآن والحديث والشعر... فحين اجتمع الحديث والشعر تقدم الحديث الشعر وقد يحدث العكس أى:

شعر - حديث

كما تقدم الشعر القرآن، تقدم الحديث أيضا:
«من أقسام الميم. الميم التى هى بدل من لام التعريف فى لغة طييء، وقيل: هى لغة أهل اليمن، كقول الشاعر^(١)».

ذاك خليلي وذو يواصلنى يرمى ورائى بامسهم، وامسلمه

وروى النمر بن تولب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«ليس من أمير الصيام فى امسفر»

قال ابن يعيش فى شرح^(٢) المفصل. لم يرو النمر عن النبى صلى الله ﷺ غير هذا الحديث^(٣).

من معانى الباء: البدل كقول الحماسى:

فليت لى بهم قوما إذا ركبوا شتوا الإغارة فرسانا وركبانا

وفى الحديث: «ما يسرنى بها حمر النعم»^(٤).

وعلى العموم فمواضع الاعتماد عليه فى الاستدلال قليلة، فقلما نعثر على دليل

(١) عبد الله بن عزمة. شرح شواهد المغنى - شرح شواهد الشافعية ص ٤٥١، ٤٥٥.

(٢) ح ١٠ ص ٣٤.

(٣) الجنى الدانى لابن أم القاسم المرادى حرف الميم ص ١٤٠.

(٤) الجنى الدانى: الباء المفردة.

من الحديث الشريف مستندا إلى غيره من أدلة فضلا عن استقلاله بالاستدلال منفردا.

وقد أوضحت دراسة مسائل الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة عدم اعتماد المدرستين على الحديث إلا نادرا، مما يؤيد ما قاله القدماء والمحدثون عن موقف نحاة المدرستين من هذه المسألة. كما اتضح أن الأحاديث الثلاثة التي استدلت بها الكوفيون لم ينقضها البصريون أو يطعنوا فيها، وإنما وجهوها توجيهها إعرابيا آخر.

تقديم الحديث

قد يسبق بسنده إلى راويه: روى النضر بن توبل أن رسول الله ﷺ قال (...).
يقدم له بمثل: في صحيح البخارى فى كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام
قال:...

أو مثل: وفي الصحيح أنه ﷺ قال...

يقدم له بمثل؛ كقوله ﷺ...

أو يسبقه مثل: ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال..

أو مثل: وفي الحديث....

أو هكذا بلا أى إشارة: وحملوا عليه ما روى من قوله:

أو: كما جاء...

وإذا كانت أمانة البحث العلمى^(١) تقتضى التثبت من صحة نسبة هذه الأحاديث إلى الرسول ﷺ، بالنظر إليها ومراجعتها فى مصادرهما، فأولى الطرق بذلك هما الطريقتان الأخيرتان اللذان لا يحتملان ما ينص على نسبتها إليه عليه الصلاة والسلام.

كيفية تناوله فى الرد

بينما فيما سبق قلة - بل ندرة - مواضع الاستشهاد بالحديث عند النحاة عموما حتى عند من اعتمده دليلا من أدلة النقل. وقد دلّ استقرار مواضع استدلال

(١) إلى جانب منزلتها الدينية والتشريعية.

الكوفيين والبصريين بالحديث فى كتاب الإنصاف على أنه لم يرد إلا فى خمسة مواضع: ثلاثة منها للكوفيين والباقى للبصريين، وهذا يؤيد ما قيل عن موقف نحاة المدرستين من الاستدلال بالحديث.

ونرى الآن كيف يتناول هذا الدليل بالرد:

– قيل إن (إن) تكون بمعنى إذ، نحو قوله ﷺ حين دخل المقابر:

«سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»

رد البصريون بقولهم: «لما أدبه الحق تعالى بقوله:

﴿وَلَا تَقُولُوا لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾^(١).

تمسك بالأدب وأحال على المشيئة، فقال: إن شاء الله»^(٢).

– فعل الأمر للمواجه معرب مجزوم، لأن الأصل فيه: لتفعل، وقد جاء الحديث: (ولتزره ولو بشوكة).

أى: زرّه

وافق البصريون على أن فعل الأمر فى الحديث معرب، وذلك لوجود حرف المضارعة «ولا خلاف فى حذف حرف المضارعة فى محل الخلاف – فعل الأمر – وإذا حذف حرف المضارعة – وهو علة وجود الإعراب فيه – فقد زالت العلة؛ فإذا زالت العلة زال حكمها، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معرباً»^(٣).

(١) الكهف الآية ٢٣.

(٢) لإنصاف م ٨٨.

(٣) الإنصاف م ٧٢.

ذهب الكوفيون إلى أن الألف واللام في الآن بمعنى الذي، أن فعل ماضٍ، روى عن النبي ﷺ أنه «نهى عن قيل وقال»، وهما فعلان ماضيان، فأدخل عليهما حرف الخفض وبقاهما على فتحهما.

قال البصريون في هذا الدليل من الحديث:

«وأما ما شبهه به من نهيه ﷺ عن قيل وقال فليس بمشبه به، لأنه حكاية، والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى، ولا تدخل عليها الألف واللام، لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام»^(١).

ويبدو مما عرضنا أنهم لم يطعنوا في الأحاديث التي أوردها خصومهم وإنما حملوا الحديث الأول على الأصل في (إن)، وهو أن تكون شرطية، وفي الثاني والثالث وافقوا خصومهم على ما قالوه مع إبقاء الخلاف كما هو، فالفعل المضارع مع لام الأمر معرب مجزوم، والعوامل يمكن أن تدخل على الحكايات، فحروف الجر تدخل على المحكى.

ولكن موقف البصريين يتضح إذا قرأنا تعليقهم على الحديث الذي قدموه هم في دليلهم وبيان المسألة كما يلي:

قالوا: دخول (أن) على (كاد)^(٢) مختص بضرورة الشعر، فأما في اختيار الكلام فلا يستعمل في الكلام، ولذلك لم يأت في قرآن ولا كلام فصيح، فأما الحديث:

(كاد الفقر أن يكون كفرا)

فإن صح، فزيادة (أن) من كلام الراوي، لا من كلامه ﷺ، لأنه أفصح من نطق بالضاد.

(١) الإنصاف م ٧١.

(٢) المقصود دخولها في خبر كاد.

ويمكن تلخيص هذا الموقف فى:

أ - أنهم يصرحون بأن الرواة يجوز عليهم تغيير لفظ الحديث، وهذا مع قولهم (إن صح) يشرح موقفهم من الحديث وامتناعهم من الاعتماد عليه.

ب - أنهم يناقضون ما سبق أن قرروه بشأن القرآن وهو أنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاماً جائزاً فصيحاً.

ج - أنهم قرروا أن (أن) لا تدخل على كاد، ثم لما وجدوها تدخل عليها فى الشعر حملوه على الضرورة، ولما وردت فى حديث شريف قالوا إنها من كلام الراوى.

وهذا مما يوضح مسلكهم، يصنعون القاعدة ثم يرفضون ما خالفها، ويلتمسون وجهاً للتأويل، فإن عز عليهم التأويل التمسوا وجهاً لرفضه كأن يحملوه فى الشعر على الضرورة وفى الحديث على كونه من كلام الراوى.

ثم إنهم قالوا: «فأما فى اختيار الكلام فلا يستعمل فى الكلام ولذلك لم يأت فى قرآن ولا كلام فصيح».

أليس الحديث الشريف من الكلام الفصيح، ثم على فرض أنها إضافة الراوى أليس هذا الراوى عربياً فينطق بهذا القول على حسب ما تعودته؟ وإذا كان يجوز عليه الخطأ والصواب، فلماذا نختار أن نخطئه وعندنا ما يؤيد قوله فى الشعر الذى حملناه على الضرورة؟ ولماذا لا يجوز الخطأ على رواية الشواهد الشعرية التى اطمأنوا إليها وارتفعوا بها عن مظنة الاتهام؟ ثم إنهم قد أخذوا بقواعد علماء الحديث فى رواية اللغة^(١)، أليس هذا ثقة منهم فى دقتها؟

ثم إنهم قدموا الحديث الشريف:

(مذ دجت الإسلام).

على أنه يمكن حمل الكلام على المعنى، وهائنا (كاد الفقر أن يكون كفراً) ظاهر اللفظ يدل على خلاف ما يقولون.

(١) لمع الأدلة لابن الأثير - الزهر للسيوطى.

ثالثا: كلام العرب

أ - الشعر (الدليل الشعري)

لم يحاول النحاة القدماء الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد، وفي استدلالهم على صحتها، بل إنهم في كثير من الأحيان كانوا يبنون قواعدهم على الشعر وحده. وقد نقل عن ابن نباته قوله:

«من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه، والحجج لا تؤخذ إلا منه، أعنى أن العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون: قال الشاعر، وهذا كثير في الشعر، والشعر قد أتى به. فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجة، والشعر هو الحجة»^(١).

مع أن الاختصار على الشعر وحده «خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي، فللشعر لغته الخاصة به اقتضاها الأسلوب الشعري الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعا تاما واضحا، فليس كل ما يجوز في الشعر جائزا في النثر، ولا نغنى أن للشعر نظاما يختلف كل الاختلاف عن نظام النثر، أو تأليفا خاصا لا يمت إلى تأليف النثر بسبب، ولكننا نغنى أن للشاعر في التحلل من كثير من القيود حرية حرمتها النثر»^(٢).

ويلتمس د. إبراهيم أنيس لهم العذر في اعتمادهم على الشعر بأن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتمالهما في المروى من النثر.

ونقول إن كان هذا يصدق على النثر العادي، فماذا عن النثر القرآني الذي تضفى عليه قدسيته ما يجعله في مأمن من التغيير وما يجعل حفظه وتذكره أيسر من حفظ الشعر وتذكره.

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان ج ٢ ص ١٣٦.

(٢) مدرسة الكوفة د. مهدي الخزومي ص ٣٢٨.

ويذكر د. أنيس أن أول من نادى من القدماء بالفصل بين الشعر والنثر في استنباط أحكام اللغة هو السبكي، ويضم صوته إليه لأن «تخرجهم من الاستشهاد بالمتشور قد أوقعنا في بعض اللبس، وجعل حكمهم على الظواهر اللغوية متعدد الوجوه في المسألة الواحدة، ثم إن هذا الشعر الذي اعتمدوا عليه لم يسعفهم إلا في بعض الأحيان، فقد أمدهم بظواهر وأساليب وقفوا منها مشدوهين حائرين، فحكموا على بعضها بما سموه الضرورة الشعرية، وحكموا على بعضها الآخر بالشذوذ»^(١).

ونقف عند قوله: إن حكمهم على الظواهر اللغوية صار متعدد الوجوه في المسألة الواحدة، ونضيف أن هذا لم يقف عند حد تعدد الوجوه أو الآراء بتعدد وجهات نظر الأشخاص، بل يمكن أن يكون للشخص الواحد أكثر من رأى في المسألة الواحدة، ويبدو الرأيان متضادين: ويشرح لنا ابن جنى كيف تنصرف إزاء مثل هذا فيقول في باب «فى اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين»^(٢):

وذلك عندنا على أوجه:

أحدهما أن يكون أحدهما مرسلا والآخر معللا، فاذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل، ووجب أن يتأول المرسل. وذلك كقول صاحب الكتاب - فى غير موضع - فى التاء من بنت وأخت إنها للتأنيث، وقال أيضا مع ذلك فى باب ما لا ينصرف إنها ليست للتأنيث، واعتل لهذا القول بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث فى الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا، إلا أن يكون ألفا كفتاة وقناة وحصاة، والباقى كله مفتوح كرطبة وعنبه وعلامة ونسابة، قال: ولو سميت رجلا بينت وأخت لصرفته وهذا واضح، فإذا ثبت هذا القول الثانى بما ذكرناه، وكانت التاء فيه إنما هى عنده على ما قاله بمنزلة تاء عفريت وملكوت، وجب أن يحمل قوله فيها إنها للتأنيث على المجاز، وأن يتأول ولا يحمل القولان على التضاد.

(١) من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ص ٣٢١.

(٢) الخصائص لابن جنى ج ١ ص ٢٠٠ وما بعدها.

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لما لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها إنها للتأنيث».

ثم ينقل لنا صورة أخرى: أن يحكم الشخص الواحد بحكم وضده على شيء واحد ويسوق الحكمان - في مواضع مختلفة - غير معللين «فينبغي حينئذ أن ننظر إلى الأليق بالمذهب والأجري على قوانينه، فيجعل هو المراد المعتمد منها، وتتأول الآخر إن أمكن».

ويقدم مثالا من قول سيبويه أيضا، قال: حتى هي الناصبة للفعل، وقد تكرر من قوله أنها من حروف الجر، وهذا مناف لكونها ناصبة له، من حيث كانت عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلا عن أن تعمل فيها، وقد استقر من قوله في غير مكان ذكر عدة الحروف الناصبة لفعل وليست فيها حتى. فعلم بذلك وينصه عليه في غير هذا الموضع أن (أن) مضمرة عنده بعد حتى كما تضرع مع اللام الجارة.

ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لما انتصب بعد حتى ولم تظهر هناك (أن) وصارت حتى عوضا منها ونائبة عنها نسب النصب إلى حتى، وإن كان في الحقيقة - (أن).

صورة أخرى:

أن يرد الحكمان المتضادان ولكن ينص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبتته ولم ينفه، وأن القول الآخر مطرح من رأيه.

ويتابع نقل باقى الصور فيعرض للرأيين المتضادين للشخص الواحد مرسلين بمعنى أن أحدهما ليس معللا، ولم ينص على الرجوع عن أحدهما، وعند ذلك يبحث عن تاريخهما «فيعلم أن الثانى هو ما اعترمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول، إذا لم يوجد فى أحدهما ما يماز به عن صاحبه.

فإن استبهم الأمر فلم يعرف التاريخ وجب سبر المذهبين، وإنعام الفحص عن حال القولين. فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظن بذلك العالم، وأن ينسب إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد...

فإن تساوى الرأيان في القوة وجب أن يعتقد فيهما أنهما رأيان له»

رأينا إذاً كيف اختلفت الأحكام في المسألة الواحدة بل كيف اختلفت الأحكام عند العالم الواحد وقد وضع لنا صاحب الخصائص ضوابط اعتماد هذه الأحكام.

كما يذكرنا بحديثه في موضع آخر عن تفضيل اللجوء إلى مخالفة الإعراب في الشعر أحياناً وهو ما يحمل على أنه ضرورة وذلك حيث يقول:

«اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران: زيغ الإعراب، وقبح الزحاف، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب، كذلك قال أبو عثمان^(١)، وهو كما ذكر، وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله^(٢):

﴿ ألم يأتيك والأنباء تنمى ﴾

«ألم يأتيك والأنباء تنمى» لكان أقوى قياساً، على ما رتبته أبو عثمان؛ ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصاً: لأنه يرجع إلى مفاعيل: ألم يأت مفاعيل...

فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسراً، لا يزاحفه زحافاً، فإنه لا بد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته، وذلك كقوله^(٣):

﴿ سماء الإله فوق سبع سمائيا ﴾

فهذا لا بد من التزام ضرورته، لأنه لو قال: سمايا لصار من الضرب الثاني إلى الثالث، وإنما مبني هذا الشعر على الضرب الثاني لا^(٤) الثالث ثم يقول:

(١) أبو عثمان المازني.

(٢) قيس بن زهير العبسي، وتمة البيت بما لاقت لبون بنى زياد. شواهد المغنى للسيوطي ص ١١٣.

(٣) أمية بن أبي الصلت. الخزانة ج ١ ص ١١٩.

(٤) الشعر من الطويل، والضرب الثاني فيه ما كان عروضه وضربه مقبوضين، والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفاً.

«فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره البتة دخلت تحت كسر الإعراب»^(١).

وقد لاحظ المستشرقون هذه الثغرة - الاعتماد على الشعر أو عدم الفصل بينه وبين النثر - لقد ذهب برجستراسر إلى أن «تدوين الشافعي للعلوم الشرعية فيه إغناء للغة العربية بوسائل التأدية أكثر مما أغناها به كثير من الشعراء»^(٢).

وذهب ولفنسون إلى أن حالة اللغة العربية عند ظهور الإسلام يجب أن تبحث في القرآن أولاً، ثم الأحاديث ثانياً، ثم في الأمثال ثالثاً ثم في الشعر الجاهلي على تحفظ^(٣).

كيفية تناول الشعر في الاستدلال

انفراده بالاستدلال:

رأينا فيما سبق أن القرآن الكريم والحديث الشريف يمكن أن ينفرد كل واحد منها بالاستدلال، بمعنى أن يكتفى بهما في الاستدلال على الرأي على ندرة ذلك في الحديث الشريف، ونرى هنا الشعر أيضاً ينفرد بالاستدلال، بل نرى ذلك كثيراً.

مثال ذلك، قال صاحب الكتاب في باب ما يرتفع فيه الخبر؛ لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ:

فأما الرفع فقولك: هذا الرجل منطلق، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: هذا منطلق، قال النابغة:

توهمت آيات لها فعرفت لها لسته أعوام وذا العام سابع
كأنه قال: وهذا سابع...^(٤).

وهناك من المسائل التي لا يقدم فيها إلا الشعر دليلاً على الرأي، وذلك في

(١) الخصائص ج ١ ص ٣٣٣ - ص ٣٣٥.

(٢) التطور النحوي ص ١٣٨.

(٣) تاريخ اللغات السامية ص ٢٢٣ - ٢١٧.

(٤) الكتاب ج ١ ص ٢٦٠.

المسائل التي تتعلق بما يجوز في ضرورة الشعر، مثل هل يجوز في ضرورة الشعر صرف أفعل التفضيل؟^(١)

هل يجوز في ضرورة الشعر منع الاسم المصروف من الصرف؟^(٢)

وإن كان من الممكن في مثل مسائل الضرورات هذه أن تساق ألوان أخرى من الأدلة اعتماداً على أنه إذا جاز في النثر القرآني أو العادي مثل هذا فأولى أن يجوز في ضرورة الشعر.

وقد يقدم الشعر فقط حيث لادليل من القرآن، وهذا ما فعله ابن هشام في حديثه عن (مذ ومنذ) يقول:

«وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه، وترجيح رفع مذ للماضي على جره، ومن الكثير في منذ قوله^(٣) :

* وربع عفت آثاره منذ أزمان *

ومن القليل في مذ قوله^(٤) :

* أقوين مذ حجج ومذ دهر^(٥) *

ترتيبه مع غيره

رأينا في حديثنا عن الدليل القرآني كيف يجتمع مع الدليل الشعري، وكيف يتقدم عليه - غالباً - وأنه أحياناً يتخلف هذا الترتيب.

كذلك الحال بالنسبة للحديث، يتقدم الحديث ويليه الشعر، وهذا هو المفروض، وأحياناً يتقدم الشعر، وقدما أمثلة على ذلك مما لاداعي لإعادته هنا.

(١) الإنصاف م ٦٩.

(٢) الإنصاف م ٧٠.

(٣) صدره: قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وهو لامرئ القيس - الديوان ص ٢٠٨.

(٤) صدره: لمن الديار بقنة الحجر، وهو لزهير بن أبي سلمى - الديوان ص ٨٦.

(٥) مغنى اللبيب (الميم: منذ).

تقديم الدليل الشعرى

نستطيع القول إن عمود أدلة النقل هو الشعر، فقد تفوق على الصور المختلفة للنقل - على اختلاف فى تقدير مدى هذا التفوق - فهو يساق - كما قلنا - منفردا أو مع غيره من الأدلة مسبقا بها أو سابقا لها.

ويقدم الدليل الشعرى: منسوباً أو غير منسوب:

والمنسوب درجات، فقد يكون نسبه:

- * للشاعر، فيقال: (قال امرؤ القيس)، (أنشد ليبد)، (قال ذو الرمة) ..
- * للقبيلة، فيقال: (أنشدنا بعض بنى كلاب)، (قال الكلبي)، (أنشدنى بعض بنى ربيعة أو بعض عقيل أو بعض بنى أسد)، (قال رجل من بنى سلول).
- * للفن، كأن يقال: (كقول الحماسى أو الغزلى).
- * بذكر الراوى يقال مثلاً: (أخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى)، ومن هذا القبيل: (حدثنى أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته يقول)، (سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت).
- * بذكر من ينقل عنه من النحاة: (روى قطرب قول الشاعر)، (من أبيات الكتاب) وكأنه ينقله عن سيبويه.

وغير المنسوب:

وهو الخالى من أى إشارة تعرف به، فيقال: (قال الشاعر، وقال الآخر) ووجدت ابن جنى يقول: (وأنشدناه) بالبناء للمجهول.

وبعض هذه الأبيات - غير ما ذكر شاعره - قد يكون مشتهراً فيعرف مباشرة أو عن طريق البحث فى كتب الشواهد وغيرها مما يظن أن تكون قد وردت فيها. وبعضها لم يستطع الباحثون التوصل إليه، ونظرة سريعة إلى فهرس شواهد كتاب

سيبويه تعطينا فكرة عن وجود أبيات مجهولة لم يستطع الباحثون قداماء ومحدثون التوصل إلى نسبتها مع علمنا بأنه لم يحظ كتاب بالدرس والشرح والرد والتعليق والرجوع إليه مثلما حظى كتاب سيبويه على امتداد الفترة من زمان تأليفه حتى الآن، كذلك الحال بالنسبة لأي كتاب نحوى يتناول بالتحقيق أو الدراسة لا يخل فى بعض صفحاته من إشارة إلى بيت لم يستطع الباحث أو الدارس التوصل إليه.

ولا يخفى علينا أن المنهج الحق أن ينسب الشعر لقائله، ففى ذلك ضبط للمنهج من ناحية، وحل لبعض المشاكل التى تعترض الدليل الشعرى من ناحية أخرى.

ويقدم الدليل الشعرى.

بيتا كاملا بشطريه مثل:

... وكذلك (هجر) يذكر ويؤنث، قال الفرزدق:

منهن أيام صدق قد عرفتُ بها أيامَ فارسَ والأيامُ من هَجَرَا
فهذا أنث^(١).

أو شطر بيت معروف عجزه:

يمنتع حذف الموصوف مع كون الصفة غير مفردة فى النثر، أما الشعر فيجوز فيه كقوله:

«أنا ابن جلا وطلاع الثنايا»

أى: أنا ابن رجل جلا الأمور^(٢).

وهو صدر بيت عجزه: متى أضع العمامة تعرفونى^(٣).

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٣.

(٢) مغنى اللبيب (الغين - غير).

(٣) قبل لسحيم بن وثيل - الخزائن ج ١ ص ١٢٣.

أو شطر بيت معروف صدره:

«وقد بنوا فعل على يفعل في أحرف كما قولوا: فَعَلْ يفعل فلزموا الضمة،
فكذلك فعلوا بالكسرة فشبه به، وذلك حسب يحسب ويُس ويُس ونعم ينعم،
سمعنا من العرب من يقول:

«وهل يَنَعَمَنَّ كان في العصر الخالي»^(١)

وهو عجز بيت لامرئ القيس، صدره: ألا عم صباحا أيها الطلل البالي.

أو شطر بيت مجهول لا يتوصل إلى تتمته ولا قائله:

يُستدل على دخول اللام في خبر لكن بقول الشاعر:

«لكنني من حبها لعميد»

قيل مجهول القائل والتتمة نص على هذا سيبويه في كتابه وابن هشام في المغنى
وابن الأنباري في الإنصاف على لسان البصريين جميعا، ولكن ابن عقيل في شرح
ألفية ابن مالك أورده هكذا كاملا:

يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لعميد

ويتساءل المحقق ونحن معه من أين للشارح رواية الصدر هذه مع تضافر العلماء
من قبله ومن بعده على الجزء الذي ذكرت؟^(٢)

اجتماع أكثر من دليل شعري

يساق على المسألة الواحدة أكثر من دليل شعري لشعراء مختلفين، وقد يكون
لأحد الشعراء أكثر من بيت في المقام الواحد، وقد نقلت قبل هذا بقليل أبياتا قدمها

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٢٧.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٣١٠.

ابن جني للاستدلال على تقدم المفعول على الفاعل، وقد تضمنت المجموعة ثلاثة أبيات للبيد.

وقد ينسق المستدل أدلته الشعرية على نسق يمكن تبينه بسهولة أو ببعض تدبر، مثال ذلك:

* عن إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل قال سيبويه:

« .. ومما جاء منونا - غير مضاف إلى ما بعده - قول زهير:

أهوى لها أسفع الخدين مطرق ريش القوادم لم ينصب له الشبك

وقال العجاج:

محتبك ضخم شؤن الراس

وقال أيضا النابغة

ونأخذ بعده بذئاب عيش أجب الظهر ليس له سنّام^(١)

فصاحب الكتاب يستدل هنا على إعمال الصفة المشبهة، وقدم هذه الأبيات لأوزان مختلفة من أوزان الصفة المشبهة.

من مواضع الجمل المعترضة: أن تقع بين الفعل ومرفوعه كقوله:

«شجاك أظن ربع الظاعنين»^(٢)

(١) الكتاب جـ ١ ص ١٠٠ ونلاحظ أنه لم يوضح موضع الشاهد فيها، وهو في الأول: (مطرق ريش) بنصب ريش بمطرق، وفي الثاني: (ضخم شؤن) بنصب شؤن بضخم، وفي الثالث: (أجب الظهر) بنصب الظهر بأجب.

(٢) قيل: عجزه: ولم تعبأ بعذل العاذلين، ولم يذكر قائله.

ويروى بنصب (ربع) على أنه مفعول أول و (شباك) مفعوله الثاني . وقوله^(١) :

وقد أدركتني والحوادث جمّة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

وهو الظاهر في قوله^(٢) :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن (يأتى وتنمى) تنازعا ما، فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول، فلا اعتراض ولا زيادة ولكن المعنى على الأول أوجه^(٣).

ونلاحظ في هذا الموضع من الاستدلال بأكثر من دليل شعري:

١ - قدم الدليل الأول شطر بيت والثاني والثالث بيتين كاملين، وقد يكون هذا لأن الدليل الأول الشاهد فيه في هذا الشطر الذى ذكره أما الآخرا فالشاهد يستدعى ذكر البيت كاملا.

٢ - نتساءل: ما الاعتبار في ترتيب هذه الأبيات؟

قد يكون قدم أولا الجملة الفعلية (أظن) ثم الجملة الاسمية (الحوادث جمّة)، (الأنباء تنمى) إنما الملاحظ أن البيت الأول فيه احتمال آخر غير حمل (أظن) على أن تكون معترضة، وكذلك البيت الثالث، وحينئذ لا يكون فيهما دليل على مايقول، ونظن أن تقديم مالا شبهة فيه أولى، لأن الدليل كما قالوا إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، فلا أقل من أن يؤخر.

ويتبع ذكر الدليل الشعري بيان الشاهد فيه، وقد لا يتعرض للشاهد أو موضعه

(١) لجويرة بن زيد. السيوطى ص ٢٧٣.

(٢) لقيس بن زهير: الخزائن ج٣ ص ٥٣٤، الكتاب ج٢ ص ٥٩.

(٣) مغنى اللبيب ص ٤٣٢.

ويكون التوصل إليه سهلاً يسيراً مثل^(١) :

جاء في الكتاب في باب - من الاستثناء - ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول :

«... ومثل ذلك قوله: مالى عتابٌ إلا السيف جعله عتابه، كما أنك تقول: ماأنت إلا سيرٌ إذا جعلته هو السير، وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني.

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد
وقفت فيها أصيلاًنا أسائلها عيت جواباً وما بالربع من أحد
إلا أوارى لأيا ما أبينها والنوى كالحوض بالظلومة الجلد

وأهل الحجاز ينصبون.

ومثل ذلك قوله :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيسُ
«جعلها أنيسها»^(٢).

لم يصرح سيبويه هنا بذكر الشاهد، ولكنه في حديث عن المستثنى بإلا إذا كان منقطعا فهو في الأول روى (إلا أو أرى) بالرفع، ثم ذكر أن أهل الحجاز ينصبون، أى أنه يجوز فيه الإبدال وهي لغة بنى تميم والنصب وهي لغة الحجاز. وفي الثاني جاءت الرواية بالرفع على الإبدال يقول (جعلها أنيسها) وهذا كثير.

ومما ينص فيه على الشاهد :

قال أبو صخر الهذلي، (يذكر للاستدلال على مجيء الفعل الماضي حالا) :

(١) الأمثلة على كل هذا أكثر من أن تحصى، وإنما أقدم نموذجاً يوضح ما أقصده.

(٢) الكتاب ج ١ ص ٣٦٤ ، ٣٦٥.

وإني لتعروني لذكراك هزة (نفضة) كما انتفض العصفور بلله القطر قبله فعل
ماض، وهو فى موضع الحال.

وهو الطريق المتبع فى مواضع الخلاف^(١).

وقد يتبع أيضا فى غير هذه المواضع للخلاف^(٢)، نحو الاستدلال على اكتساب
المضاف المذكور من المؤنث المضاف إليه التأنيث بقول الشاعر (ذى الرمة).

مشين كما اهتزت رماح تسفحت أعاليها مر الرياح النواسم

فأنت المر لإضافته إلى الرماح، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو:
تسفحت الرياح^(٣).

ذكر الروايات المختلفة فيه

قد يكون للدليل الشعرى أكثر من رواية تمثل فى جميعها المذاهب المختلفة فى
كلمة من الكلمات أو أسلوب من الأساليب نحو قوله (امرىء القيس):

تنورتها من أذرعات وأهلها ييشرب أدنى دارها نظر عالى

يروى بكسر التاء منونة أى معاملته معاملة جمع المؤنث السالم - كما كان قبل
التسمية - وبكسرها بلا تنوين وهو المذهب الثانى فيه، ويفتحها بلا تنوين أى
معاملته معاملة مالا ينصرف وهو المذهب الثالث فيه^(٤).

(١) الأمثلة أيضا كثيرة نطالعها باطراد فى كتاب الإنصاف.

(٢) نلاحظ هذا فى أى كتاب نحو مثل شرح ابن عقيل - شرح الأشمونى.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك باب الإضافة - ج ٢ ص ٤٣.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٦٨.

وقد يكون مناط الاستدلال به على رواية معنية، ومع ذلك تذكر الرواية الأخرى وتناقش^(١) ويفاضل بينهما، جاء في الخصائص في باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس: «إنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ، كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوبه... وكاستغنائهم بـ (كاد زيد يقول) عن قولهم: كاد زيد قائما أو قياما، وربما خرج ذلك في كلامهم، قال تايبط شرا:

فأبت إلى فهم وماكدت آثبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

هكذا صحة رواية هذا البيت، وكذلك هو في شعره.

فأما رواية من لا يضبطه: وما كنت آثبا، ولم أك آثبا، فلبعده عن ضبطه، ويؤكد مارويناه نحن مع وجوده في الديوان أن المعنى عليه، ألا ترى أن معناه: فأبت وما كدت أعوب، فأما كنت فلا وجه لها في هذا الموضع^(٢).

ونرى أن الاستدلال على أنه قد جاء في الشعر خبر كاد اسما، وهو ما تمثله رواية: وماكدت آثبا.

وقد تبع ذلك ذكر الرواية الأخرى والمقارنة بين الروایتين، وتفضيل الأولى؛ لأنها رواية الديوان، ولأن المعنى عليها.

يساق الدليل الشعري تمثيلا للهجة أو لغة

قد يكون الدليل الشعري الذي يسوقه المستدل تمثيلا للغة من اللغات، ويكون منصوبا على تلك اللغة:

(١) هذا في مجال الاستدلال لا الرد على الخصم، وسنرى حين نتناول الرد على الدليل الشعري أنه قد يعارض بالرواية الأخرى.

(٢) الخصائص ج ١ ص ٣٩١.

فى إعراب أب وأخ وحم: من الأسماء الستة قيل إنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، وهذه هى اللغة المشهورة فى هذه الثلاثة..

وفىها لغة ثانية وهى النقص وهو حذف الواو والألف والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو: هذا أبه وأخه وحمها، ورأيت أبه وأخه وحمها، ومررت بأبه وأخه وحمها، وعليه قوله^(١):

بأبه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابهه أبه فما ظلم

وهذه اللغة نادرة.

واللغة الأخرى أن تكون بالألف رفعا ونصبا وجرا، نحو: هذا أباه وأخاه وحمها رأيت أباه وأخاه وحمها، ومررت بأباه وأخاه وحمها، وعليه قول الشاعر^(٢).

إن أباه وأبا أباه قد بلغا فى المجد غايتها

وهذه اللغة أشهر من النقص^(٣).

وفى إعراب المثنى والملحق به، قيل يكونان بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا وهو المشهور فى لغة العرب. «ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقا: رفعا ونصبا وجرا فيقول: جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما، وجاء عليها قول الشاعر:

تزود منا بين أذنائه طعنة دعته إلى هابى التراب عقيم

وخرج عليها قوله تعالى: ^(٤)

﴿إن هذان لساحران﴾ ^(٥).

(١) ينسب هذا البيت لرؤية بن العجاج.

(٢) نسبه العيني لأبى النجم العجلي - ونسبه الجوهري لرؤية بن العجاج.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ ١ ص ٤٧، الإنصاف م ٢.

(٤) فى الآية تخريجات أخرى منها: (إن) حرف بمعنى نعم، اسم (إن) ضمير الشأن محذوف...

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ ١ ص ٥٢.

فى إعراب سنين - وبابه^(١) - من ملحقات جمع المذكر السالم، قيل تعرب إعراب الجمع بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا على لغة الحجاز وعلياء قيس، وأما بعض بنى تميم وبنى عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء فى جميع الأحوال، وقد وصف هذه اللغة ابن مالك فى الألفية بقوله.

... ومثل حين قد يرد ذا الباب

ومنه قول الشاعر:^(٢)

دعانى من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيئا وشيينا مردا^(٣)

نون المثنى والملاحق به حقها الكسر، وفتحها لغة، ومنه قوله:^(٤)

على أحوذيين استقلت عشية فما هى إلا لمحّة وتغيب^(٥)

أما نون جمع المذكر السالم فتحقها أن تكون مفتوحة، وقد وردت بالكسر فحملت على الشذوذ، وحملت أيضا على أنها لغة، قال الشاعر:^(٦)

عرفنا جعفرنا وبنى أبيه وأنكرنا زعانف آخرين

فكسرت نون: آخرين، بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية، وقوله:^(٧)

أكل الدهر حل وارتحال أما يُبقى على ولا يقينى

وماذا تبتغى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين

(١) كل اسم ثلاثى حذفت لامة وعوض عنها هاء التأنيث: ولم يكسر، مائة ومثنتين...

(٢) الصمة بن عبد الله، أحد شعراء الدولة الأموية.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥٨.

(٤) البيت لحميد بن ثور الهلالي.

(٥) شرح ابن عقيل ج ١ ص ٦٢.

(٦) الشاعر جرير بن عطية.

(٧) الشاعر سحيم بن وثيل الرباحي.

وواضح ورود الأربعين بالكسر، قال ابن عقيل: «وليس كسرهما لغة، خلافا لمن زعم ذلك».

ويقول ابن عقيل أيضا: كسرهما في الجمع شاذ وفتحها في الثنية لغة^(١).

وقد لا ينص على تلك اللغة التي يأتي الدليل الشعري تمثيلا لها:

قيل^(٢): يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر، قال الشاعر:^(٣)

قد علمت أم أبي السلاء علمت ذاك مع الجراء

أن نعم مأكولا على الخواء مالك من تمر ومن شيشاء

ينشب في المسعل واللهاة

والسلاء واللهاة والخواء كله مقصور في الأصل، ومدّه لضرورة الشعر.

وقال الآخر:^(٤)

إنما الفقر والغناء من الله فهذا يعطى وهذا يحسد

وقال الآخر:

لم ترحب بأن شخصت ولكن مرحبا بالرضاء منك وأهلا^(٥)

والكوفيون هنا - فيما يبدو - يروون خصائص لهجة من اللهجات في استعمال

الاسم المقصور. وقد أشار د. إبراهيم أنيس إلى هذه اللهجة حين قال:

(١) شرح ابن عقيل ص ٦٣ ونلاحظ اختلافهم في الحمل على الشذوذ أو الضرورة والحمل على أن يكون لغة، وفرق بين الأمرين.

(٢) هذا رأى الكوفيين خاصة ومعهم الأخفش.

(٣) أبو المقدام. العيني ج٤ ص ٥٠٧، الاقتراح ص ٣٢.

(٤) لم أجده فيما بحث فيه من كتب الشواهد.

(٥) الإنصاف م ١٠٩.

بعض اللهجات المغمورة تنفر من الوقف على هذه الألف - يعنى ألف المقصور - فتكون فيها أحيانا ممدودة مثل: أفعى، يقولون: أفعاء، وفي بعض الأحيان تصير هذه الألف واوا أو ياء ساكنتين، فيقولون فى عصا: عصى وعصو، وتنسب تلك اللهجات لبعض من بنى طيء وبعض من فزارة^(١).

وقد نرى إشارة إلى ما يقول د. أنيس عند أبى على الفارسي حين يقول:

«... الوقوف رأيناه قد أوجب إعلا لا فى الوقوف عليه، وتغييرا مما عليه فى الوصل» ويشرح ذلك فيقول: «ألا ترى أنهم أبدلوا من التاء هاء فى نحو: رحمة؟ ومن الألف الياء أو الواو فى نحو: أفعى وأفعو؟ وزادوا فيه فى نحو: فرج، ونقصوا منه فى نحو: وبعض القوم يخلق ثم لا يفر»^(٢).

وإن كان الفارسي لم يصرح أنها لهجة، بل ذكر أنها تغيير ألزمه الوقف، وقريب منه قول من قال: «إن موقع الصوت فى الكلمة يعرضه لكثير من صنوف التطور والانحراف، وأكثر ما يكون ذلك فى الأصوات الواقعة فى أواخر الكلمات»^(٣).

وقيل عن العلاقة بين الألف المقصورة والممدودة:

«أما الألف الممدودة فهى تطور للمقصورة، نظرا لكراهة العربى أن تنتهى الكلمة فى نطقه بمقطع مفتوح، فهو يؤثر إقفاله بالهمزة، وهو تطور خاص بالعربية وحدها تقريبا، فيما ذهب إليه بروكلمان.

وبالرغم من أن الأستاذ س: موسكاتى ناقل هذا رأى عن بروكلمان قد ذكر أن تفسير بروكلمان هذا يبدو موضع شك إلا أنه لم يبين مواطن الشك فى هذا التفسير، الذى قامت لدينا الآن دلائل على صوابه. فموقف العربى واحد بالنسبة إلى ما انتهى بألف مقصورة، ففى مثل: حمرا وصحرا تصبح الصورة المفضلة عنده: حمراء وصحراء، وفى مثل: كساو وبنأى تصبح: كساء وبناء، ولا فرق بين الحالين

(١) من أسرار اللغة ص ٢١٢.

(٢) الحجة لأبى على الفارسي ج ١ ص ٣٨١.

(٣) علم اللغة - د. على عبد الواحد ص ٢١٤، فقه اللغة ص ١٤٨.

إلا في أن حمرا وصحرا نهايتهما فتحة طويلة وكساو وبنأى نهايتهما صوت لين مزدوج»^(١).

ويرى الباحث أن تسمى هذه الهمزة همزة السكت، مجازة لتسمية القدماء هاء السكت لأن وظيفتهما واحدة وهى إقفال المقطع، وسواء كان إقفال المقطع بهمزة أو بهاء، فإن الحاصل هو أن المقطع قد أقفل بصوت لا وظيفة له إلا الإقفال.

وبعد هذا يمكن القول بأن الكوفيين فى هذه المسألة يروون هذه اللهجة التى تحدث عنها القدماء وبحثها المحدثون، وأيدوها بالنظريات الحديثة فى علم الأصوات، بل إن قياس الكوفيين مد المقصور على إشباع الحركات^(٢) وافق عليه المحدثون أيضا، فقد قرر الأستاذ فليش^(٣) أن الإشباع من حيث هو ظاهرة قد قام بدور كبير فى نشأة كثير من الصيغ الاشتقاقية وهو الذى أدى أيضا إلى نشأة ألف التانيث الممدودة.

يؤنسنا إلى هذا رأى الحديث أنه ليس بعيدا عما ذكره بعض اللغويين القدامى فى إقفال المقطع المفتوح بصورة أخرى:

«بعض العرب يهزمون الألف فى الوقف فى مثل: هذه حبلاً، بل إنهم يهزمون ألفات أخرى بصورة مطردة، فيقولون: رأيت رجلاً، هو يضر بها»^(٤) فقد اجتلبت همزة لمجرد الوقف هربا من الوقوف على الألف أى: على المقطع المفتوح.

وذكر اللسان من أنواع الهمزة: همزة الوقف فى آخر الفعل، لغة لبعض العرب دون بعض نحو قولهم للمرأة: قولىء، وللرجلين، قولاً، وللجميع: قولؤ، وإذا وصلوا لم يهمزوا، ويهمزون إذا وقفوا عليها.

(١) القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث. د. عبد الصبور شاهين ص ٨٤.

(٢) إشباع الحركات من الظواهر المجمع عليها عند الكوفيين والبصريين فى ضرورة الشعر، تحدث عنه ابن جنى فى سر صناعة الإعراب ص ٢٧ - ٣٠، وإنما انفرد الكوفيون بقياس مد الألف المقصورة عليه فيلحق بالممدود.

(٣) العربية ص ٧٢.

(٤) الخصائص لابن جنى ج ٢ ص ١٧، سر صناعة الإعراب لابن جنى ج ١ ص ٨٤.

وبعد وقبل فان اعتراف الكوفيين بأنها لهجة - لو حصل - كان يعفيهم من قصر هذه الظاهرة على ضرورة الشعر، وكان يبطل موضوع الخلاف بينهم وبين البصريين. كما كان يعفى البصريين من إنكاره واللجوء إلى رفض الأدلة الشعرية التي قدمها خصومهم: فالدليل الأول لا يعرف ولا يجوز الاحتجاج به، والثاني: الرواية فيه بفتح الغين والمد، والغناء بمعنى: الكفاية، أو بالكسر على أن يكون مصدرا لغانيته أى: فاخرته بالغنى، وكذا الحال مع الدليل الثالث أى يحمل الرضا على أن يكون مصدرا، راضيته مرضاة ورضاء..

وقريب من هذا - ماهو لهجة ويحمل على غير ذلك:
ما أجرى فى الوصل على حد الوقف كقول الشاعر:
فظلّت لدى البيت العتيق أخيله ومطواى مشتاقان له أرقان^(١)
وقول الآخر:

وأشرب الماء ما بى نحوه عطشٌ إلا لأن عيونه سيل واديها
فقد سكن الضمير فى : له وفى عيونه، إجراء للوصل مجرى الوقف فيهما.
«على أن أبا الحسن حكى أن سكون الهاء فى هذا النحو لغة لأزد السراة»^(٢).

قد يساق الدليل الشعرى غير موافق لما يستدل به عليه
- أجازوا^(٣) أن يصاغ أفعال التعجب من البياض والسواد خاصة، وقدموا أدلتهم الشعرية كلها على أفعال التى للتفضيل. «قال الشاعر»^(٤)

(١) ينسب ليعلى الأحوال الأزدى، الخزانة جـ ٢ ص ٤٠١.

(٢) الخصائص جـ ١ ص ١٢٨.

(٣) أى أجاز الكوفيون.

(٤) قيل الشاعر طرفة. خزنة الأدب جـ ٣ ص ٤٨٤، وفيها أنه نسب إليه بغير حق.

وإذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ
وجه الاحتجاج أنه قال: أبيضهم، وإذا جاز ذلك في أفعال جاز في: ما أفعله وأفعل
به، وقال الشاعر:^(١)

جارية في درعها الفضفاض تقطع الحديث بالإيماض
أبيض من أخت بنى إياض

فقال: أبيض، وهو أفعال من البياض. وإذا جاز ذلك في أفعال من كذا جاز في
ما أفعله وأفعل به، لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب^(٢).
مادام ليس هناك أدلة على أفعال التعجب، ألا يمكن أن يفترق أفعال التعجب
وأفعال التفضيل في هذا؟

قال الفراء في: مذ ومنذ إنهما مركبتان من (من وذو) بمعنى الذى، وكل الذى
قدمه أدلة على أن ذو تكون بمعنى الذى، وهى لغة لطىء مشهورة.
قال الشاعر (قَوَال الطائى)

قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم إن المشرفى الفرائض

أراد: الذى جاء

وقال ملحة الجرمى:

يفادر محض الماء ذو هو محضه على إثره إن كان للماء من محض

(١) الشاعر رؤية - الديوان، الخزنة جـ ٣ ص ٤٨١ وفيها أنه نسب إليه بغير حق.

(٢) الإنصاف م ١٦.

أراد: الذى هو محضه، وقال سنان بن الفحل:

فإن الماء ماء أبى وجدى وبثرى ذو حفرت وذو طويت

أراد: الذى حفرت^(١).

ليس المطلوب منه هو الاستدلال على أن (ذو) تكون بمعنى الذى، فهى لغة مشهورة - كما قال، إنما المطلوب الاستدلال على أن (مذ ومنذ) مركبتان من (من وذو) إذ سترتب على ذلك إعراب الاسم بعدهما خبرا لمبتدأ محذوف إذا كان مرفوعا، ومجرورا بمن إذا كان مخفوضا - كما هو رأيه.

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين كم فى الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضا نحو: كم عندك رجل، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ويجب أن يكون منصوبا، «لأن كم هى العاملة فيما بعدها الجر؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى مابعده وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور وحرف الجر لا يجوز فى اختيار الكلام».

واستدلوا على وجوب النصب بقول الشاعر:^(٢)

كم نالنى منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

والتقدير: كم فضل، إلا أنه لما فصل بينهما بـ (نالنى منهم) نصب فضلا. وقال الآخر:^(٣)

تؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدودبا غارها

والتقدير: كم محدودب غارها دونه من الأرض، إلا أنه لما فصل نصب محدودبا وإن لم يقصد الاستفهام^(٤).

(١) الإنصاف م ٥٦.

(٢) القطامى. العيى جـ ٤ ص ٤٩٤ الخزنة جـ ٣ ص ١٢٢ الكتاب جـ ١ ص ٢٥٤.

(٣) قيل: زهير، وقيل: ابنه كمب وليس موجودا فى الديوانين - الكتاب ١ / ٢٥٤ - العيى جـ ٤ ص ٤٩١.

(٤) الإنصاف م ٤١.

والفاصل فى هذين البيتين ليس ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقط وهو مناط الخلاف بينهم وبين خصومهم، فهو فى البيت الأول جملة ومجرور متعلق: نالنى منهم، وفى البيت الثانى ظرف وجار ومجرور معا: دونه، من الأرض.

ساقوا لتأييد رأيهم أن الترخيم يجوز لضرورة الشعر فى غير النداء أدلة شعرية جاء من بينها هذا البيت:

أبو حنش يؤرقنى وطلق وعمار وأونة أثالا
أراد: أثالة

قالوا: وزعم المبرد أنه ليس فى العرب أثالة - وإنما هو أثال ونصبه على تقدير: يذكرنى آونة أثالا، وقيل: نصبه لأنه عطفه على الباء والنون^(١) فى: يؤرقنى كأنه قال: يؤرقنى وأثالا... والشواهد عليه كثيرة أشهر من أن تذكر^(٢).

فما دامت الشواهد كثيرة، كان الأولى أن يأتوا بدليل آخر غير هذا الذى حمله المبرد على وجه آخر غير الترخيم، ألم يقولوا: إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال؟

وقد يلوى الدليل الشعرى أو يوجه توجيهها معينا ليوافق رأى المستدل. قال الكوفيون حين أرادوا الاستدلال على أن حرف الاستثناء يجوز تقديمه فى أول الكلام^(٣).

«الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدما: قال الشاعر:

خلا أن العتاق من المطايا حسين به فهنّ إليه شوس

(١) نلاحظ قوله: عطف على الباء والنون والعطف يكون على الباء فقط، لأنها ضمير والنون نون الوقاية.

(٢) الإنصاف م ٤٨.

(٣) الإنصاف م ٣٦.

وقد ظهر - من رد البصريين - أن هذا البيت مقتطع مما قبله، ولو وصل به لسقط الاستدلال، والبيتان لأبي زبيد:

إلى أن عرسوا وأغب منهم قريبا ما يحس له حسيس
خلا أن العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوس
وقريب من هذا ما أورده صاحب الخصائص فى باب تدريج اللغة: (١).

«... ثم إنه لما رأى (أو) فى هذا الموضع - جالس الحسن أو ابن سيرين - قد جرت مجرى الواو تدرج من ذلك إلى غيره، فأجراها مجرى الواو فى موضع عار من هذه القرينة التى سوغته استعمال (أو) فى معنى الواو، ألا تراه كيف قال:

وكان سيان ألا يسرحوا نَعَمًا أو يسرحوه بها، واغبرت السوح
وسواء وسيان لا يستعمل (٢) إلا بالواو (٣)».

والشاعر هو أبو ذؤيب الهذلى وورد فى ديوان الهذليين (٤) هذا البيت - وهو مركب من بيتين، وهما مع بيتين قبلهما فى الرثاء:

المانح الأدم كالمرور الصلاب إذا ما حارد الخور واجتشت المجاليع
وزفت الشول من برد العشى كما زف النعام إلى حفانه الروح
وقال ماشيهم: سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح
وكان مثلين ألا يسرحوا غنما حيث استرادت مواشيهم وتسريح
ونرى هنا أن ما أورده ابن جنى بيتا هو فى الأصل بيتان، وعلى ذلك فلا شاهد فيه ولا وجه للاستدلال به.

وقد يرد أنه تعمد هذا، ولكن يدعونا إلى استبعاد هذه الفكرة، أنه أورد شاهدا آخر قدمه فى هذا الموضع أيضا وهو: (٥)

(١) أن يشبه شئ شيئا من موضع فيمضى حكمه على حكم الأول، ثم يرقى منه إلى غيره.

(٢) قد يكون على تأويل: لا يستعمل كلاهما.

(٣) الخصائص ١ / ٣٤٨.

(٤) طبعة دار الكتب ج ١ ص ١٠٨.

(٥) لم يستدل على قائله.

فسيان حرب أو تبوءوا بمثله وقد يقبل الضيم الدليل المسير

أى فسيان حرب ويواؤكم بمثله.

فعلى الأقل كان اكتفى بدليل واحد أو قدم الموثوق فيه.

وقد يكون أخذه هكذا ولكننا على كل حال لا نعفيه من تحمل مسؤوليته، وهذا مثال آخر على ما سبق أن أشرنا إليه من أن الاعتماد على الشعر فى تععيد القواعد والاستدلال عليها يوقعنا فى بعض الاضطراب.

كيفية تناول الدليل الشعرى فى الرد

قال ابن الأنبارى: ^(١)

«اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون فى شيئين: الإسناد والمتن.

أ – فأما الاعتراض على الإسناد فمن وجهين:

١ – أن تطالبه بإثبات الإسناد.

٢ – أن تطعن فى إسناده.

ونرى البصريين فى ردودهم على خصومهم ينكرون أدلتهم الشعرية التى لاتعرف ولا يعرف قائلها، ويسقطون بذلك الاستدلال بها.

– قال الكوفيون: الدليل على أنه يجوز إظهار أن بعد لكى، قول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقريتي فتركها شنا يبيداء بلقع

فرد البصريون: هذا البيت غير معروف، ولا يعرف قائله، فلا يكون حجة ^(٢).

– قدم الكوفيون مع ما قدموا من أدلة على جواز مد المقصور فى ضرورة الشعر قول الشاعر:

(١) الإغراب فى جدل الإغراب فصل ٨ ص ٤٦.

(٢) الإنصاف م ٨٠.

قد علمت أم أبي السعلاء علمت ذاك مع الجراء
أن نعم مأكولا على الخواء مالك من تمر ومن شيشاء

ينشب فى المسعل واللهاء

فقالوا: الأبيات لاحجة فيها؛ لأنها لاتعرف ولا يعرف قائلها، ولا يجوز الاحتجاج بها ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذى صاروا إليه^(١).

وقد أعلنوا هنا عن أسلوبهم: وهو الحمل على أنه لاوجه للاستدلال بها؛ لأنها غير معروفة القائل، أو اللجوء إلى التأويل.

قال ابن الأنبارى:

«والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة»^(٢).

وقد يكون الراوى معروفا ولكن يفضل غيره عليه.

فى جواز أن تجيء كما بمعنى كيما، قالوا فى شاهد الكوفيين (وهو لعدى بن زيد العيادى).

اسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألأ

«الرواة اتفقوا على أن الرواية: كما يوما تحدثه بالرفع... ولم يروه أحد: كما يوما تحدثه بالنصب إلا المفضل الضبى وحده، وإجماع الرواة من نحوى البصرة والكوفة على خلافه والمخالف له أقوم منه بعلم العربية»^(٣).

(١) الإنصاف م ١٠٩.

(٢) الإغراب فى جدل الإغراب ص ٤٧.

(٣) الإنصاف م ٨١.

وقد يحمل الدليل الشعري على أن الراوى رواه على ما يقتضيه القياس عنده قالوا
هذا فى بيت طرفه:

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلصى
فنصب أحضر، لأن التقدير فيه: أن أحضر، وأعمل (أن) مع الحذف.

رد البصريون هذا بقولهم: «أما من رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس
عنده من إعمال أن مع الحذف، فلا يكون فيه حجة».

ويحتمل فى قولهم (من رواه) أن تحمل على الراوى أو على من يقدم الدليل،
وكلاهما يتحمل مسئولية ما يرويه.

ب - أما الاعتراض على المتن فمن طرفه:

١ - ذكر رواية أخرى للبيت تسقط الاستدلال به:

يستدل على جواز تقديم التمييز على العامل فيه بقول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

وجه الدليل أنه نصب نفسا على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو تطيب.

قالوا فى الرد: الرواية الصحيحة (وما كان نفسى بالفراق تطيب) وذلك لاجته
فيه^(١) ولم يبينوا وجه صحة هذه الرواية.

استدل الكوفيون على جواز الفصل بين كم الخبرية وبين مجرورها بالظرف والجر
بقول الشاعر:

كم وجود مقرف نال العلى وشريف بخله قد وضعه

(١) الإنصاف م ١٢٠.

رده البصريون بأن الرواية الصحيحة: مقرف بالرفع على الابتداء وما بعدها (نال العلى) هو الخبر.

ولم يبينوا أيضا وجه صحة الرواية.

- قيل إن (أو) تكون بمعنى بل، والدليل قول الشاعر:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح

أراد: بل أنت

فرد عليه بأن الرواية: أم أنت^(١). ولم ينص على صاحب الرواية بل لم يذكر لماذا تعتمد هذه ولا تعتمد الأخرى؟

ويتحدث السيوطي عن اختلاف الروايات فيقول:

«يحتمل أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها^(٢)، ومن هنا تكثر الروايات^(٣)».

بل أكثر من هذا يمكن أن يلجأ الخصم إلى اختلاق رواية للدليل الشعري لا ينص على أنه هو أو غيره قد سمعها:

في جواز تأكيد النكرة بغير لفظها، قدّم قول الشاعر:

وإذا القعود كر فيها حفدا يوما جديدا كله مطردا

(١) الإنصاف م ٦٧.

(٢) يشبه هذا القول ما نقلته قبل ذلك بقليل من قول البصريين: رواه على ما يقتضيه القياس عنده.

(٣) الاقتراح للسيوطي ص ٣.

فأكد يوما وهى نكرة بقوله: كله.

ننظر لرد البصريين على هذا الدليل، قالوا:

«لا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون توكيدا للمضمر فى جديد، وللمضمرات لا تكون إلا معارف، وكان هذا أولى به ولأنه أقرب إليه من يوم، فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع^(١)».

ما معنى: (على هذا يكون الإنشاد بالرفع)؟

ومثل هذا قالوه فى الدليل الشعرى الذى قدم على جواز أن تجيء كما بمعنى: كيما وينصب الفعل بها وهو:

يقلب عينيه كما لأخافه تشاوس رويدا إئننى من تأملُ

قالوا: الأظهر فيه: يقلب عينيه لكيما أخافه^(٢)، فهم لم يدعوا أنهم سمعوا رواية لكيما أخافه.

وننظر فى رد ابن جنى على المبرد بسبب رده رواية سيويه لبيت امرئ القيس:

فالיום أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

«وأما اعتراض أبى العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لاعلى صاحب الكتاب، لأنه حكاة كما سمع، ولا يمكن فى الوزن أيضا غيره، وقول أبى العباس: إنما الرواية: فالיום فاشرب فكأنه قال لسيويه: كذبت على العرب ولم تسمع

(١) الإنصاف م ٦٣.

(٢) الإنصاف م ٨١.

ما حكيت، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه^(١)» وفي موضع آخر يقول: «واعترض أبا العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية، وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه^(٢)».

وقد روى أبو العباس - في الكامل^(٣) - البيت:

فاليوم أسقى غير مستحقب

ورد عليه على بن حمزة في التنبيهات^(٤): ولم يقل امرؤ القيس إلا فاليوم أشرب.

وروى المبرد في المقتضب^(٥) في باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد فيحذف التنوين من الموصوف قول الشاعر:

عمرو^(٦) الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مستنون عجاف

ورواه في الكامل^(٧) أيضا هكذا

ورده على بن حمزة في كتابه التنبيهات وقال:

«الرواية عمرو العلا، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جدا، وعمرو العلا هاشم، وما ينبغي لعاقل من المسلمين أن يجعل هذا البيت وفيمن قيل؟ وكيف روايته؟

وعاد المبرد مرة أخرى - وبعد ذلك بقليل^(٨) يروى البيت:

عمرو العلا هشم الثريد لقومه..

(١) الخصائص ج ٢ ص ٣٤١.

(٢) الخصائص ج ١ ص ٧٦.

(٣) الخصائص ج ٣ ص ٧١.

(٤) التنبيهات على أغاليط الرواة لأبي القاسم على بن حمزة.

(٥) ج ٢ ص ٣١٢.

(٦) حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

(٧) ج ٣ ص ٨٦.

(٨) المقتضب ج ٢ ص ٣١٦ وقد استشهد المبرد بالروايتين على حذف التنوين.

٢ - الحمل على الوهم أو الغلط

قد يحمل الدليل الشعري على الوهم أو الغلط

حمل بيت عامر بن الطفيل:

فلم أر مثلها خباسه واجد ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله

بنصب أفعله، لأن التقدير فيه: أن أفعله، فدل على أن (أن) تعمل مع الحذف.

حمل هذا البيت على أن الشاعر نصب أفعله على طريق الغلط، كأنه توهم أنه قال كدت أن أفعله، لأنهم يستعملونها مع كاد في ضرورة الشعر^(١).

حمل على الغلط والوهم في شيء لا يطرده، وإنما يستعمل في ضرورة الشعر!!

قالوا في بيت طرفة:

«ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي»

«لكن صحت الرواية بالنصب، فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بأن فنصب على طريق الغلط، كما قال صرمة الأنصاري:

بدا لي أنني لست بمدرك ماضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فجر سابق توهما على أنه قال بمدرك ما مضى، فعطف عليه بالجر، وإن كان منصوبا^(٢).

وأقول هنا: خبر ليس يكثر دخول الباء عليه، فإذا كان الشاعر توهم أنه قال بمدرك فعطف سابق بالجر عليه، فماذا توهم طرفة في أحضر، و (أن أشهد) جاءت بعده لاقبله، كما في بيت الأنصاري؟

(١)، (٢) الإنصاف م ٧٧.

٣ - تتأول الأدلة على وجه آخر أو وجوه أخرى

وهذا هو الشائع الغالب عند تناول الدليل الشعري أو غيره، حتى في الأبيات التي ينكرونها لأنها لا تعرف ولا يعرف قائلها، أو التي يختارون فيها رواية أخرى، أو يحملونها على الوهم والغلط، نجد أنهم يتأولونها على اعتبار أنه «إذا دخل الدليل الاحتمال، سقط به الاستدلال»^(١) وهو مبدأ معروف.

قالوا: «إذا جاز أن يحمل البيت على وجه شائع في العربية سقط الاحتجاج به»^(٢).

واعتمد أبو حيان على هذا المبدأ، ورد به على ابن مالك كثيرا من مسائل استدلال عليها بأدلة بعيدة التأويل، منها استدلاله على قصر الأخ بقوله:

أخاك الذي إن تدعه للممة يحبك بما تبغى ويكفك من يبغى

فإنه يحتمل أن يكون منصوبا بإضمار فعل أى الزم، وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال»^(٣).

قيل: أسماء الإشارة تأتي أسماء موصولة، وقدم قول ابن مفرع:

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

يريد: والذي تحملين طليق.

ورد بأن (تحملين) تكون في موضع الحال، كأنه قال: وهذا محمولا طليق، أو أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة، ويكون التقدير: وهذا الذي تحملين طليق»^(٤).

والوجهان لا يتساويان، وإنما يعقل الوجه الأول أما الوجه الثاني فهو كما نرى بعيد.

(١) الاقتراح ص ٢٩.

(٢) الإنصاف ص ٣٣.

(٣) الاقتراح للسيوطي ص ٢٩.

(٤) الإنصاف م ١٠٣.

استدل الكوفيون على رأيهم في أنه لا يجب إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له بقول الشاعر:

وإن امرؤ أسرى إليك ودونه من الأرض موماء وبيداء سملق
لمحقوقة أنت أن تستجيبى دعاءه وأن تعلمى أن المعان موفق
فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال: محقوقة أنت
وقال الآخر:

يرى أرياقهم متقليديها كما صدى الحديد على الكماة
فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال: متقليديها هم.
فماذا قال البصريون في هذا؟

الدليل الأول حملوه على الاتساع والحذف، والتقدير: لمحقوقة بك أن تستجيبى
دعاءه يريدون أن محقوقة مبتدأ، وأن تستجيبى خبره وكأن الشاعر قال:
لجدير بك استجابة دعائه، فليس فيه ضمير مستتر.
الدليل الثانى، التقدير فيه: ترى أصحاب أرياقهم، إلا أنه حذف المضاف وأقام
المضاف إليه مقامه^(١).

بعد أن ذكر البصريون رواية أخرى للبيت:

أنهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب
قالوا: ولئن سلمنا صحة ما روينا فنقول: نصب نفساً بفعل مقدر، فكأنه قال:
أعنى نفساً، لا على التمييز^(٢).

(١) الإنصاف م ٨.

(٢) الإنصاف م ١٢٠.

ونرى أنه إلى جانب إنكار الدليل الشعرى أو اختيار رواية أخرى فيه، يلجأ إلى جانب ذلك إلى تأويله وحمله على وجه آخر.

وقد يعجز الخصم هذا التأويل أو الحمل على وجه آخر فيكتفى بإنكار الدليل. فقد تأول البصريون جميع الأبيات التى ساقها خصومهم للاستدلال على مد المقصور لضرورة الشعر ثم لما جاءوا إلى: قد علمت أم أبى السعلاء.. قالوا «لا حجة فيها: أى الأبيات، لأنها لاتعرف ولا يعرف قائلها، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذى صاروا إليه^(١)». ورأيانهم قبل ذلك يسلمون بصحتها، ثم يتأولونها على الوجه الذى يختارونه.

٤ - وقد يعطى حكم واحد لجميع الأدلة التى تساق فقد حمل جميع ما استدل به الكوفيون على جواز إضافة الشيء إلى نفسه من مثل قول الراعى^(٢):

وقرب جانب الغربى يادو مدب السيل واجتنب الشعارا
على حذف المضاف وإقامة صفته مقامه.

كذلك حملت جميع أدلة الكوفيين على أن (إن) تكون بمعنى ما واللام بمعنى إلا من مثل:

ثلث يمينك إن قتلت لمسلما كتبت عليك عقوبة المتعمد
أى: ما قتلت إلا مسلما.

حملت جميع الأدلة على أن (إن) مخففة من الثقيلة واللام لام التأكيد^(٣).

(١) الإنصاف م ١٠٩.

(٢) م ٦١.

(٣) م ٩٠.

٥ - أو تحمل الأدلة الشعرية كلها على الشذوذ

ويقال مثلاً: «لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها - خصوصهم - كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه، لما كان فيها حجة؛ وذلك لشذوذها وقلتها في بابها؛ إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصناعة بأسرها»^(١).

أو يقال مثل: «ولو قدرنا ما ذكرتموه، فإنما جاء في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ، فلا يكون حجة».

أو مثل: «أظهر أن بعد كي لضرورة الشعر في: لكيما أن تطير بقربتي، وما يأتي للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام»^(٢).

رأينا من العرض السابق أن الدليل الشعري يتناول - من حيث الرد عليه من قبل الخصم - بالإنكار لأنه لا يعرف، أو بذكر رواية أخرى له تسقط الاستدلال به، وهذه الرواية قد تكون موجودة أصلاً أو تخلق أى يفترض وجودها، أو يحمل على الوهم أو الغلط.

وقد يجمع في الدليل الواحد بين تناوله بالإنكار وتأويله - على فرض التسليم بصحته، أو بين ذكر رواية أخرى للدليل والتأويل - على فرض التسليم بصحة رواية الخصم.

ويمكن أن يكتفى بالإنكار وحده حيث يعجز التأويل.

ورأينا الأدلة على تعددها في مسألة واحدة تتأول على وجه واحد، كما سجلنا كيف يلجأ إلى حمل الدليل أو الأدلة الشعرية على الضرورة أو الشذوذ.

(١) الإنصاف م ٦٣.

(٢) الإنصاف م ٨٠.

٦ - وقد يعارض الدليل الشعري بدليل شعري آخر

فإذا قدم الكوفيون ليستدلوا على أن إعمال الفعل الأول - في باب التنازع - أولى قول الشاعر (امرئ القيس) :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال^(١)

وقول الآخر (رجل من بني أسد) :

وقد نغنى بها ونرى عصورا بها يقتدنا الخرد الخدالا^(٢)

قال البصريون: هذا معارض بقوله (الفرزدق) :

ولكن نصفًا لوسبت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم^(٣)

ويشبه هذا أن يقدم الخصم في رده دليلًا يوافق رأى خصمه، ولكنه يحمله على وجه آخر:

قال الكوفيون: أو تكون بمعنى الواو وبمعنى بل. ورفض ذلك البصريون وحملوا دليلهم:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

على أن أو باقية على أصلها، والتقدير: أو هو ونصفه، فحذف المعطوف عليه^(٤)، قالوا: وعلى هذا التقدير قول الشاعر (لم يذكره خصومهم).

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث

(١) أعمل الأول، ولو أعمل الثاني لقال: قليلًا.

(٢) أعمل الأول ولذلك نصب الخرد الخدالا، ولو أعمل الثاني لقال: تقتادنا الخرد الخدال.

(٣) أعمل الثاني وهو سبني، ولو أعمل الأول لقال: سبت وسبونني بني عبد شمس.

(٤) نلاحظ أن المحذوف ليس فقط المعطوف عليه، ولكن حرف العطف أيضًا (الواو) حذف.

وهو يوافق رأى الكوفيين، ولكن البصريين حملوه هو الآخر على حذف المعطوف عليه، فالتقدير فيه عندهم: شهرين أو شهرين ونصف ثالث^(١).

٧ - ويرد على النقل - الدليل الشعري - بالقياس

ونراه كثيرا فى المسائل التى يعتمد فيها الكوفيون على النقل ويردها البصريون بالقياس وحده. مثال:

فى إضافة النيف إلى العشرة أجاز الكوفيون نحو خمسة عشر، ومنع ذلك البصريون واستدل بقول الشاعر:

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجة

أما البصريون فاعتمدوا على القياس قائلين:

«لا يجوز ذلك، لأنه قد جعل الاسمان اسما واحدا، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض، فكذلك هاهنا»^(٢).

استدل الكوفيون على أن (من) يجوز استعمالها فى الزمان بالنقل، قال زهير بن أبى سلمى.

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

رد البصريون بقولهم:

«أجمعنا على أن من فى المكان نظير (مذ) فى الزمان، لأن (من) وضعت لتدل على ابتداء الغاية فى المكان، كما أن (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية فى الزمان، ألا ترى أنك تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فيكون المعنى أن ابتداء الوقف الذى انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: ماسرت من بغداد، فيكون المعنى

(١) الإنصاف م ٦٧.

(٢) الإنصاف م ٤٢.

ما ابتدأت السير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: ما سرت مذ بغداد،
فكذلك لا يجوز أن تقول: ما رأيته من يوم الجمعة^(١).

كلام العرب

(ب) النثر (الدليل النثرى)

القسم الثانى مما يستدل به من كلام العرب - غير الشعر - هو النثر: ويكون مثلاً
أو ما يشبه المثل نحو:

أعق من ضب - ضعيف عاد بقرملة - فى بيته يؤتى الحكم - الصيف ضيغت
اللبن - إن لاحظية فلا ألية.

أو كلاماً عادياً نحو:

لا بد من يتبعها - عبت فصمت - واجمجمتى الشاميتناه - خير عافاك الله -
خذ اللص يأخذك - قضية ولا أبا حسن لها - إن مضى غير فعير فى الرباط - شر
أهر ذا ناب - الصبر عند الصدمة الأولى.

ومن هذا الدليل النثرى ما يمثل قاعدة مطردة الاستعمال، ومنه ما نقف عند حد
السماع فيه، كما أن بعضه يمثل لغة من اللغات، ويسين البعض منه حقيقة بعض
الكلمات.

من الأول:

- السمن منوان بدرهم - شر أهر ذا ناب، ضعيف عاد بقرملة

يستدل بها على جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت موصوفة ولو بوصف مقدر، أو
خلفاً من موصوف.

فالأول: الوصف فيه مقدر - أى منوان منه.

والثاني: الوصف فيه مقدر أيضا أى شر عظيم أو شر أى شر، وقيل مسوغ الابتداء بالنكرة هنا أنه فى حكم المحصور بإلا، أى: ما أهر ذا ناب إلا شر.
والثالث: على تقدير: رجل ضعيف، وخلف الوصف الموصوف، وقيل: بل المبتدأ هو المحذوف وهو موصوف.

- هذا غلام والله زيد - إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ الله ربها
يستدل بهما على جواز الفصل بين المتضايين بالقسم.
ويقول البصريون إن اليمين هنا يسمى لغوا.

- أهلكَ الناس الدينارَ والدرهمُ.
يستدل به على مجيء الألف واللام لتعريف الجنس.

- فى أكفانه لفُ الميتُ
يقدم للاستدلال على جواز عود الضمير على متأخر لفظا.

- أكثر شربى السوق ملتوتا.
يقدم على إضافة المصدر إلى فاعله.

- لو ذاتُ سوار لطمتنى - لو غيرك قالها يا أبا عبدة
يستدل بهما على مجيء الاسم مرفوعا بعد (لو) على تقدير فعل.

- زعموا مطية الكذب

يستدل به على أن الجمل التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات فجملة زعموا هنا في موقع المبتدأ.

- ما مررت بأحدٍ إلا زيدا - ما أتاني أحدٌ إلا زيدا - ما رأيت أحداً إلا زيدا
يستدل على جواز النصب - إلى جانب الإتياع - في الاستثناء المتصل .

وقد يكون بعضه مما يجوز القياس عليه عند فريق من النحاة دون الآخر مثل :

- واجمجمتى الشاميتيناه

يستدل به على جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة عند الكوفيين خاصة، وعند البصريين من الشاذ الذى لا يعبأ به ولا يقاس عليه .

شتى تؤوب الحلبة

يستدل به على جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيجيزون التقديم مع المضممر فقط نحو: راكبا جئت .

ومن الثانى:

وهو ما نقف فيه عند حد السماع:

- لا بد من يتبعها - خذ اللص يأخذك - مره يحفرها - تسمع بالمعيدي خير من أن تراه .

يستدل بها على حذف (أن) الناصبة للفعل المضارع

- ما جاءت حاجتك

استعمال (جاء) نفس استعمال صار فنصبت حاجة.

- خير عافاك الله

حذف حرف الجر.

- إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه

يستدل به على مجيء المضارع غير الناسخ بعد إن المخففة من الثقيلة

- عسى الغوير أبؤسا

يستدل به على مجيء خبر عسى مفردا، وقيل فيه حذف الخبر، أى: يكون أبؤسا.

- وأنت إن لم تلقمها

أصله تلقمها بحذف الألف وإلقاء حركة الهاء على الميم.

ومن الثالث:

وهو ما يمثل لغة من اللغات

– إنَّ أحدَ خيرِكم من أحدٍ إلا بالعافية، إنَّ ذلك نافعُك ولا ضارُّك
إِعمال إنَّ – حملاً على ليس – فى لغة أهل العالية.
ونُقِلَ على هذه اللغة قولهم:
إنَّ قائماً (إنَّ أنا قائماً) على الإعمال، إنَّ قائمٌ على الإهمال.

– ليس الطيبُ إلا المسكُ
إِهمال ليس – حملاً على ما – لانتقاض النفى بإلا وهى لغة لبنى تميم.

من الرابع:

وهو ما يستدل به على حقيقة كلمة:

والله ما هى بنعم المولودة، يا نعم المولى ونعم النصير
استدل بهما على أن (نعم) اسم بدليل دخول حرف الجر عليها فى الأول
ودخول النداء فى الثانى. وهذا رأى الكوفيين خاصة وسرى فيما بعد رد البصريين
عليه.

– عِبَدْتُ فَصَمْتُ

استعمال الفعل عِبَدَ بَعَبَدَ (فهو عِبَدَ وعابَد) إذا أنف.

– الصبرُ عند الصدمة الأولى.

يستدل به على استعمال (عند) للزمان.

كيفية تناوله - كلام العرب نشأ - في الاستدلال

من النادر أن يستقل كلام العرب نشأ بالاستدلال، والغالب أن يجتمع مع غيره من الأدلة ويكون مؤخرا عن القرآن والحديث والشعر.

- انفراده - موقعه من غيره

مثال استقلاله بالاستدلال عن غيره من أدلة النقل:

قال البصريون: يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر، والدليل قولهم في المثل:

شَتَى تَوُوبِ الحَلْبَةِ

فشتى: حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر^(١).

مثال اجتماعه مع غيره من أدلة النقل وموقعه المتأخر منها:

في جواز عود الضمير على متأخر في اللفظ وحده دون التقدير، استدل بقوله تعالى:

﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾.

فالضمير في نفسه عائد على موسى، وإن كان مؤخرا في اللفظ إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم.

وقال زهير:

من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا

فالهاء في علاته تعود إلى هرم، لأنه في تقدير التقديم، لأن التقدير: من يلق يوما هرما على علاته.

ومن كلامهم:

(١) الإنصاف م ٣١.

(فى أكفانه لف الميت)

ومن أمثالهم:

(فى بيته يؤتى الحكم)

فالضمير فى بيته يعود إلى الحكم وقد تقدم عليه^(١).

وجاء فى الكتاب:

«واعلم أن لا - يقصد النافية للجنس - فى الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فى الخبر، فمن ذلك قوله (وهو حسان بن ثابت):

ألا طعان ولا فرسان غادية إلا تجشؤكم عند التناير

وقال فى مثل:

«أفلا قماص بالير»^(٢).

من استعمالات (عسى) أن يأتى بعدها الفعل المضارع المجرد، أو المقرون بالسين، أو الاسم المفرد والثالث - الاسم المفرد - أقل، كقوله:

أكثر فى السوم ملحاً دائماً لا تكثرن إني عسيت صائماً

وقولهم فى المثل: عسى الغوير أبوسا...»^(٣).

ويقع الدليل الثرى أيضاً مقدماً على الشعر

«.. (لو) خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول محذوف يفسره ما بعده، أو منصوب كذلك، أو خبر لكان محذوفة، أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ وما بعده خبر.

(١) الإنصاف م ٣١.

(٢) الكتاب ج ١ ص ٣٥٩.

(٣) مغنى اللبيب: حرف العين (عسى).

فالأول: كقولهم:

لو ذاتُ سوارٍ لطمتنى

وقول عمر رضى الله عنه:

«لو غيرُك قالها يا أبا عبدة».

وقوله^(١).

لو غيرُكم علق الزبيرُ بحبله أدى الجوارَ إلى بنى العوام^(٢)

تقديم دليل النثر

(أ) المثل:

يقدم بمثل قولهم:

- (حكى عن العرب قولهم فى المثل: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)^(٣).

- (يقولون فى المثل: هو أحقُّ من رجلَةٍ)^(٤).

- (كما يكون ذلك فى الأمثال: أطرى فإنك ناعلة - الصيف ضيعت اللبن)^(٥).

- (مثل ذلك قول العرب فى مثل من أمثالهم: إن لا حظيةٌ فلا ألية)^(٦).

(١) جرير، الديوان ص ٥٥٣.

(٢) مغنى اللبيب حرف اللام (لو).

(٣) الإنصاف ص ٤٠٦ وسيوضح موضع الاستدلال منه عند تناولنا للرد عليه، وقد ورد فى الكتاب ج ١ ص ١٤١ ولم ينص على أنه مثل.

(٤) الإنصاف ص ٢٥٤.

(٥) المقتضب للمبرد ج ٢ ص ١٤٥.

(٦) الكتاب لسيبويه ج ١ ص ١٣١ وسيرد التعليق عليه.

- (وقولهم فى المثل: عسى الغوير أبوسا)^(١).

وقد لا ينص على أنه مثل، وإنما يقال: (كقولهم)، (نحو)، (مثل) وبالرجوع إلى كتب الأمثال نجد مدونا فيها.

قال سيويه فى باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل إظهاره:

«... ومن ذلك قولك: زيدا وعمرا، كأنك قلت: اضرب زيدا وعمرا، كما قلت: زيدا وعمرا رأيت، ومنه قول العرب:
أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك،

الظباء على البقر

يقول: عليك أمر مبكياتك، وخلّ الظباء على البقر»^(٢).
وقد ذكرهما الميدانى فى أمثاله^(٣).

ونرى فى بعض الأحيان أنه لا يكتفى بذكر المثل - فى الدليل - بل تذكر معه حكايته أو ما يوضح المقصود منه:

«ومن أمثالهم: فى بيته يؤتى الحكم، وتزعم العرب أن أرنبا وجدت ثمرة فاختلسها ثعلب منها، فاختصما إلى ضب، فقال الأرنب: يا أبا الحسيل، قال الضب: سميعا دعوتما، قالت: أتيناك لتحكم بيننا، قال: عادلا حكمتما، قالت: فاخرج إلينا، قال: فى بيته يؤتى الحكم»^(٤).

(١) معنى اللبيب (حرف العين: عسى).

(٢) ج ١ ص ١٢٩.

(٣) ج ١ ص ٣٠، ج ١ ص ٤٤٤.

(٤) الإنصاف ص ١٥٩.

«حكى أن بعض العرب قتل رجلا يقال له: مرقمة، وقد كلفه وآخر أن يتلعا جردان الحمار فامتنعا، فقتل مرقمة، فقال الآخر: طاح مرقمة، فقال له القاتل: وأنت إن لم تلقمه، يريد: تلقمها»^(١).

ومما يساق معه ما يوضح معناه أو المقصود منه:
«... ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: إن لاحظية فلا ألية.
أى إن لاتكن له فى الناس حظية فإنى غير ألية، كأنها قالت فى المعنى: إن كنت ممن لا يحظى عنده فإنى غير ألية»^(٢).

«... قال ابن الشجرى: الأكل بمعنى العدوان والظلم، كقوله»^(٣):
أكلت بنيك أكل الضب حتى وجدت مرارة الكلاء الويل

أى: ظلمتهم، وشبه الأكل المعنوى بالحقيقى، والأحسن فى الضب فى البيت ألا يكون موضع نصب على حذف الفاعل، أى: مثل أكلك الضب، بل فى موضع رفع على حذف المفعول أى: مثل أكل الضب أولاده؛ لأن ذلك أدخل فى التشبيه، وعلى هذا فيحتمل الأكل الثانى أن يكون معنويا؛ لأن الضب ظالم لأولاده بأكله إياهم، وفى المثل:
أعق من ضب»^(٤).

ومنه أيضا:
«... وإنما وصفت بذلك - البقلة فى قولهم: بقلة الحمقاء - لأنها تنبت فى مجارى السيول فتقلعها، ولذلك يقولون فى المثل: هو أحرق من رجله»^(٥).

(١) الإنصاف ص ٣٣١.

(٢) الكتاب ج ١ ص ١٣١.

(٣) أرطاة بن سهية.

(٤) معنى اللبيب (الواو المفردة).

(٥) الإنصاف ص ٢٥٤.

(ب) النثر العادى

- يقدم مسنداً إلى قائله مثل:

(جاء فى كلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب: عِدْتُ فُصِمْتُ)^(١)
(... وقول عمر رضى الله عنه: لو غيرك قالها...) (٢).

(... قول عمرو بن معد يكرب: لله در بنى سليم ما أحسن فى الهيجاء لقاءها،
وأكرم فى اللزبات عطاءها، وأثبت فى المكرمات بقاءها) (٣).

(وقول على كرم الله وجهه وقد مر بعمار فمسح التراب عن وجهه وقال: أعز
على أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً) (٤).

أو مسنداً إلى مَنْ نقله من النحاة أو الرواة، مثل:

- (حكى هشام بن معاوية عن الكسائى أنه حكى عن العرب: لا بد من
يتبعها) (٥).

- (قال الفراء: سمعناهم يقولون: الله لتفعلن...) (٦).

- (حكى الكسائى عن العرب: هذا غلامٌ والله زيد) (٧).

- (حكى يونس بن حبيب البصرى أن من العرب من يقول: مررت برجل صالح
إلا صالح فطالح) (٨).

(١، ٢) سبق التحدث عنهما.

(٣) يستدل به وبما بعده على جواز الفصل - فى النثر - بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج-٢ ص ١٢٧.

(٥) الإنصاف ص ٣٣٨.

(٦) الإنصاف ص ٢٣٩.

(٧) الإنصاف ص ٢٥٠.

(٨) الإنصاف ص ٢٣٩.

- (حدثنا يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب: هذا عبد الله منطلق^(١)).
- (حكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة لتجتز فتسمع صوت والله ربها^(٢)).
- (حكى الفراء والكسائي جميعا قولهم: (إن فيك زيد لراغب)^(٣)).
- (حكى الفراء عن أبي فقح الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: ما فعلت خمسة عشر^(٤)).

أو مسندا إلى القبيلة
(سُمع من أهل العالية: إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية)^(٥).

أو عاريا من الإسناد تماما فيقال:

(كقول بعضهم)، (تقول العرب)، (صح عن العرب قولهم)، (مثل ذلك في كلامهم)، (من ذلك قولهم)، (العرب تقول: ...)، (قولهم)، (حكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال)، (حدثنا من يوثق بعربيته أنهم يقولون).

وقد تذكر معه حكايته أو مناسبته أيضا:

«حكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة

(١) الكتاب ١ / ٢٥٨.

(٢) الإنصاف ص ٢٥٠.

(٣) مجالس ثعلب ص ٨١.

(٤) شرح الأشموني ج ٤ ص ٧٠.

(٥) معنى اللبيب (الهمزة: إن).

عن الفراء أن أعرابياً بشر بمولودة، فقليل له: نعم المولودة مولودتك، فقال: والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكاء، وبرها سرقة^(١).

«... وقد يحذف - حرف الجر - مع بقاء الجر كقول رؤبة - وقد قيل له: كيف أصبحت؟ - خير عافاك الله»^(٢).

«حدثنا أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب وقيل له: لم أفسدتكم مكانكم هذا، فقال: الصبيان بأبي، كأنه حذر أن يلام فقال: لم الصبيان.

وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا وجذ وهو موضع يمسك الماء، فقال: بلى وجاذ، أى: فأعرف بها وجاذ»^(٣).

«وقال بعض العرب فى كلامه - وقد قيل له: منذ كم قعد فلان - فقال: كمنذ أخذت فى حديثك، فزاد الكاف فى منذ.

وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقط؟ فقال: كهين، أى: يسير سهل»^(٤).

«والذى يدل على ذلك - جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة - ما روى عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان، أى: قدحان، فقال: واجمجمتى الشاميتيناه»^(٥).

(١) الإنصاف ص ٦٧.

(٢) مغنى اللبيب ص ٧١٢.

(٣) الكتاب ج ١ ص ١٢٩.

(٤) الإنصاف ص ١٢٩.

(٥) الإنصاف ص ٢٢٤.

وغالبا ما يذكر معه - الدليل النثرى - الشاهد فيه تاليا له أو سابقا عليه أو مفهوما من السياق:

«قول العرب فيما يتعدى إلى اثنين - ويحذف منه معمولا - : مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ ، أى: تكن منه خيلة»^(١).

«عند سيبويه والجمهور أنها - سوى - ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا فى الضرورة، وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين، وردّ عن نفى ظرفيتها بوقوعها صلة، قالوا: جاء الذى سواك، وأجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لهو محذوفا أو حالا لثبت مضمرا كما قالوا: لا أفعله ما أن حراء مكانه»^(٢).

«... ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلان يطؤون الطريق، وإنما يطؤونهم أهل الطريق، وقالوا: صدنا قنوين وإنما يريد: صدنا بقنوين أو صدنا وحش قنوين، وإنما قنوان اسم أرض.

ومنه قولهم: هذه الظهر أو العصر أو المغرب، إنما يريد صلاة هذا الوقت، اجتمع القبط، يريد: اجتمع الناس فى القبط»^(٣).

كيفية تناول الدليل النثرى فى الرد

استدل الكوفيون على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر بما حكاه الكسائى عن العرب: هذا غلام والله زيد وماحكاه أبو عبيدة

(١) المغنى ص ٦٧٦.

(٢) المغنى (السين: سواء).

(٣) الكتاب ج ١ ص ١٠٩.

عن بعض العرب: إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: والله .

رد البصريون على ذلك بالموافقة على ما نقل والتعليل له:

«أما ما حكى الكسائي وأبو عبيدة فنقول: إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام، ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو لغوا لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها»^(١).

استدل الكوفيون على اسمية نعم وبئس بدخول حرف الجر وحرف النداء عليهما:

(ماهى بنعم المولودة) ، (يانعم المولى ونعم النصير) .

رد البصريون:

«دخول حرف الجر عليهما ليس فيه حجة، لأن الحكاية فيه مقدرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على مالا شبهة في فعليته: والله ماليلي بنام صاحبه.

.. التقدير: ماهى بمولودة مقول فيها نعم المولودة.

وعن دخول حرف النداء قالوا:

«المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت»^(٢).

(١) الإنصاف م ٦٠ .

(٢) الإنصاف م ١٤ .

اختلف فى (أى) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، فذهب البصريون إلى أنها مبنية على الضم، وذهب الكوفيون إلى أنها معربة وقالوا:

«والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عمر الجرمى أنه قال: خرجت من الخندق - يعنى خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحدا يقول: اضرب أيهم أفضل أى: كلهم ينصبون، وكذلك لم يرد عن أحد من العرب: اضرب أيهم أفضل بالضم فدل على صحة ما ذهبنا إليه».

فماذا قال البصريون فى ردهم؟

قالوا: هذا يدل على أنه ما سمع أيهم بالضم، وقد سمعها غيره، والذى يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيبانى عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد:

إذا ما أتيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل

برفع^(١) أيهم، فدل على أنها لغة منقولة صحيحة لاوجه لإنكارها^(٢).

فقد وافقوا على ما حكاه الجرمى ولكنهم ذهبوا إلى أنه لم يسمع النصب وإنما سمعه غيره، ثم عارضوا هذا النقل بنقل آخر.

وقد يحمل الدليل الثرى على الشذوذ

اختلفوا فى سوى، فذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسما وتكون ظرفا، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا.

قدم الكوفيون فى دليلهم أنه روى عن بعض العرب أنه قال: أتانى سواؤك فرفع، فرد البصريون قائلين فى هذه الرواية:

(١) المفروض أن يقال بضم لأن الرفع علامة إعراب وهم لا يقولون به هنا.

(٢) الإنصاف م ٢.

رواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان، وهى رواية شاذة غريبة، فلا يكون فيها حجة^(١).

أسندوا الرواية إلى من رواها وطعنوا فيها بالشذوذ.

أما عما روى عن بعض العرب من قوله: واجمجمتى الشاميتناه، وهو ما يستدل به الكوفيون على جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة فقد ردوا بقولهم:

«يحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذى لا يعبأ به ولا يقاس عليه، كقولهم: وامن^(٢) حفر بئر زمزماه^(٣)».

ونراهم هنا أيضا حملوا الدليل النثرى على الشذوذ، كما ذكروا فيه ما سبق أن رأيناه فى الدليل الشعرى من أن الراوى رواه على ما يقتضيه القياس عنده.

فالدليل النثرى كما رأينا يتناول فى الرد: إما بالموافقة - وإبقاء الخلاف كما هو - أو بالتأويل أو بالمعارضة بنقل آخر أو بالحمل على الشذوذ أو على أن الراوى رواه على قياسه هو.

(١) الإنصاف م ٣٩.

(٢) استدل به الكوفيون أيضا على جواز ندبة الاسم الموصول وإلقاء علامة الندبة فى آخر الصلة الإنصاف م ٥١.

(٣) الإنصاف م ٥٢.